استعادة تاريخ حقوق النساء والحركات النسوية في لبنان وتحريره من الاستعمار

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG

استعادة تاريخ حقوق النساء والحركات النسوية في لبنان وتحريره من الاستعمار
المخطوطة الكاملة

14 نيسان/أبريل 2024

بقلم: لينا أبو حبيب، كارلا عقيل، ومروان عيسى

تعريب، تحرير وتدقيق: هاشم هاشم
مساعدة في التعريب: سناء خوري

المحتويات

تمهيد: السياق الراهن 04
المقدّمة: "تأريخها" الضائع 06
المعاني الشخصية ورحلة الصحوة النسوية ونبذ الموروث 08
الشخصي هو السياسي 08
أمّةٌ من الرجال: البطريركية في قلب دستور لبنان والنشيد الوطني 10
لمحاتٌ من تاريخ النشاط النسوي: كيف جُمع هذا الكتاب؟ 12

ما قبل الاستقلال: أصواتٌ نخبويةٌ ومطالب بالتعليم والمشاركة السياسية الجزئية (1920-1939) 14
حقوق النساء وتحركاتهنّ في وسائل الإعلام في تلك الفترة 17
صالوناتٌ وسينما وروايات تهتمّ بحقوق النساء وتحرّكاتهن 19

ما بعد الاستقلال: النساء يطالِبن بالحقوق السياسية والاقتصادية والتحرّر (1940 - منتصف السبعينات) 20
الاحتجاجات والمظاهرات من أجل الحقوق السياسية 20
الاحتجاجات والمظاهرات من أجل الحقوق الاقتصادية 21
قصة احتجاجات الريجي 22
إضرابات معمل غندور 24
تشكيل "المجلس اللبناني للمرأة" 25
صعود النسوية اليسارية/الاشتراكية 26

حقبة الحرب الأهلية: كيف أثّرَت الطائفية والولاءات السياسية على ناشطات حقوق النساء ونضالهنّ (1975-1990) 28
إصلاحاتٌ قانونيةٌ طفيفةٌ على الرغم من الحرب الأهلية 31
قوانين الأحوال الشخصية 32
سيادة معاهدات حقوق الإنسان الدولية على القوانين المحلّية 33
صعود حركة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة مع تركيزٍ ضئيلٍ أو معدومٍ على النساء 33
منظّمات حقوق النساء في لبنان والمساحات العالمية 34
دور الإعلام في خلال تلك الفترة 35
تغطية الأخبار والمجلات 35
التغطية الإعلامية والجهود الثقافية في خلال الحرب الأهلية 37
تغطية الصّحُف السائدة 38
كتاباتٌ أدبيةٌ ووسائل إعلام أخرى 39
روايات 40
سينما 40

ما بعد الحرب الأهلية: أملٌ متلاشٍ، وسرديّاتٌ ناشئة، وتوسّعٌ في الامتداد العالمي (1995-1999) 41
مؤتمر بكين: ظهور منظّماتٍ نسائيةٍ جديدة 42
الهياكل الجديدة الناشئة ونموذج "المنظّمات غير الحكومية" 43
الحملات وتغيير القوانين 44
المساواة في منح الجنسية 45

النسويات في الألفية الجديدة: خطابٌ جديدٌ واستياءٌ من الأجيال السابقة (2000 - 2019) 46
إنشاء مجموعاتٍ نسويةٍ جديدة 47
مناهضة العنصرية 48
الإصلاحات القانونية 49

17 تشرين/ أكتوبر 2019 وتداعياتها: السّخط السياسي والاجتماعي والاقتصادي (2019 إلى الوقت الحاضر) 56
استجابة نشطاء مجتمع الميم عين للأزمة 56
جهود الإغاثة بعد تفجير بيروت 57
التغطية الإعلامية 57

ما العمل الآن؟ 60
"منصّة المجتمع المدني النسوي اللبنانية" 61
مناهضة الحقوق، وردود الفعل العكسية، وحركة الميم عين 61
مشاركة النساء السياسية 62
الآليات النسائية الوطنية ونقد عمل "الهيئة الوطنية للمرأة اللبنانية" 64
القيود 65

التسلسل الزمني للمحطّات الرئيسة 66

تمهيد: السياق الراهن

أثناء وضع اللّمسات الأخيرة على هذا الكتاب، كانت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تشهد أحداثًا كبرى ومأساوية، في أوج الإبادة الجماعية التي تُرتكَب ضد سكان غزة. كانت ردود الفعل تجاه هذه الإبادة موضوع نقاشاتٍ ساخنةٍ وتوترٍ بين مختلف مكوّنات حركات حقوق النساء والحركات النسوية في لبنان، وهي موضوع كتابنا هذا. من الآمن القول إن تلك النقاشات أعادَت إلى الواجهة التوتّرات والانشقاقات التاريخية داخل تلك الحركات، وأحيَت الانقسامات القديمة، وأدّت إلى قطع التعاون.

أعادت الإبادة الجماعية في غزة إلى الواجهة قضية فلسطين، ومكانتها في صلب حركات العدالة الاجتماعية في لبنان، ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والعالم. في الواقع، ومنذ 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023، بدا واضحًا أن فلسطين تحتلّ مكانةً في قلب سياسات حقوق النساء والحركات النسوية في لبنان، لأنها تؤثر على تحرّكات معظم المجموعات وخطابها العام، وإن بطرقٍ مختلفة. سأعود إلى هذه النقطة المهمّة والحرجة في الفصول الآتية، في سياق التفكير بموقعنا اليوم، وما يبدو أنه المسار المستقبلي لحقوق النساء والحركات النسوية في لبنان، وسط صراعاتٍ لا يبدو أنها ستنتهي، وتصاعد العسكرة والتطرف، وابتذال الموت والدمار بشكلٍ عام، والتآكل المتسارع للحقوق ولأُطُر وأدوات حقوق الإنسان التي بالكاد حصّلناها.

جديرٌ بالذكر أنه، قبل فترةٍ وجيزةٍ من اندلاع الحرب على غزة - وهي واحدةٌ من سلسلة حروبٍ متتاليةٍ على القطاع - شهد لبنان حملة قمعٍ عنيفةٍ وغير مسبوقةٍ على مجتمع الميم عين، والمجموعات الكويرية، والمنظّمات غير الحكومية، على الرغم من اختلافاتها وتنوعها. ووصلَت دعوات الأحزاب السياسية، والزعماء الدينيّين، وجماعات «الأمن الذاتي» المشبوهة، إلى حدّ تشجيع العنف الجسدي ضد الأشخاص الكويريّين/ات. وكما جرت العادة، صُوّرَت الكويرية كمحاولةٍ غربيةٍ لتدمير قدسيّة الأسرة، والقضاء على مجتمعاتٍ بأكملها. وكانت تلك الحملة العنيفة على الحرّيات الفردية، والأشخاص الخارجين عن الثنائية الجندرية، موضوع نقاشٍ بين مجموعات حقوق النساء والحركات النسوية في لبنان. صارت التقاطعية من جديد موضع

شكّ، وكذلك مفاهيم أساسية مثل عدم تجزئة الحقوق، وعالميّتها، وترابطها. وللأسف، لم يتم التوصل إلى توافقٍ بشأن معنى التضامن في مواقف مماثلة.

في الوقت عينه تقريبًا، شهد لبنان موجات صيد ساحراتٍ ضدّ اللاجئين/ات من سوريا في لبنان. تفاقم الأمر بفعل خطاب الكراهية والدعوات إلى العنف المنتشرة على مواقع التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام الجماهيرية. في الواقع، شاركَت معظم القوى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الفاعلة في لبنان، في الهجوم على اللاجئين/ات السوريّين/ات في لبنان باعتبارهم مصدرًا لكلّ الشرور، بما في ذلك الأزمة المالية والاقتصادية. ومع تصاعد خطاب الكراهية والتحريض على العنف ضد اللاجئين/ات، تواصل العنف الجسدي والأذى ضدّهم، وضدّ تجمّعاتهم السكنية، من دون أي محاسبة. ومع أنّ تلك الأحداث مثّلت انتهاكاتٍ خطيرةً لحقوق الإنسان وكرامته، فإنها كانت أيضًا موضع نقاشٍ وتوترٍ بين حركات حقوق النساء والجماعات النسوية. جرى التعبير عن التضامن في مناسباتٍ محدودة، ما يشير إلى صدعٍ خطيرٍ وسط تلك الحركات، ومرةً أخرى، فهمٍ محدودٍ ومتنازعٍ عليه لمعنى النسوية التقاطعية وحقوق الإنسان.

هذه التوجّهات الخطيرة الثلاثة، المتواصلة إلى الآن، تذكّر بالدور المعقّد ومتعدّد المستويات الذي تؤدّيه الميول السياسية والاجتماعية والاقتصادية في البلاد، وكيف تؤثّر، جزئيًا على الأقل، في تشكيل البيئة المتنوّعة لحقوق النساء والنضال النسوي في بلدٍ صغيرٍ مثل لبنان. في متن هذا الكتاب، سأحاول إعادة صياغة مراحل تطوّر النضال من أجل حقوق النساء، والمساواة الجندرية، وكيف تشكّل من خلال التوترات والتهديدات، والاتجاهات السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية. سأبتعد عن الميل إلى تصنيف مسيرة حقوق النساء والنسوية بناءً على «موجات»، وهو ما يعتبره كُثُرٌ نهجًا شماليًا[1] يفترض أنّ حركة التاريخ تسير وفق خطٍّ مستقيم، ونحو غايةٍ محدّدة. قد يكون تاريخنا أكثر فوضويةً مما نودّ له أن يكون، وربما يكون الانتقال من «موجة» إلى أخرى نموذجًا تحليليًا جذابًا، لكنّه لا يعكس بالضرورة طبيعة الحركات النسوية، والتجارب الحيّة لأجيالٍ متعدّدةٍ من النسويات والمناضلات في مجال حقوق النساء.

[1] أي منبثقًا عن الشمال العالمي، مثل الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأميركية.

المقدّمة: "تأريخها" الضائع

في وقتٍ ما من عام 2010، صادفتُ كتابًا بعنوان "النساء المسلمات المُصلِحات، أصواتٌ مُلهِمةٌ ضد الاضطهاد". في هذا الكتاب، تُلقي الكاتبة بالضوء على حياة وعمل نساءٍ مسلماتٍ تعتبرهنّ من المُصلِحات، في مختلف البلدان ذات الأغلبية المُسلمة. من لبنان، لا تذكر أحدًا غيري. أنا لا أُعرِّف عن نفسي كمسلمةٍ ولا كمُصلِحة، ولا أتذكّر أن الكاتبة طلبَت مني أيّ معلومات. قبل بضع سنوات، اكتشفتُ فصلًا كاملًا يصِف جزءًا رئيسًا من العمل النسوي الذي شاركتُ فيه لأكثر من 20 عامًا، "جنسيتي حقٌ لي ولأسرتي". بالفعل، كنتُ إحدى مؤسِّسات الحملة، وانخرطتُ عمليًّا في إنشائها، كما في إطلاق نسخٍ ومراجَعاتٍ متعدّدةٍ لها. ومع ذلك، لم أتمكن من التعرّف إلى معظم "الوقائع" المذكورة في هذا الفصل الذي كتبَته باحثةٌ بارزةٌ من الشمال العالمي، تُقدِّم نفسها كخبيرةٍ شهيرةٍ في الحركات النسائية في العديد من بلدان المنطقة. تكبّدتُ عناء الكتابة إلى المؤلّف والناشر في محاولةٍ للإشارة إلى العديد من الأخطاء التي تشوب الحقائق في النصّ. وغنيّ عن القول إنني لم أتلقّ أي ردٍّ أو حتى مجرّد إقرارٍ بتلقّي الملاحظات.

هذه ليسَت حوادث معزولة. أمضَى العديد من المناضلات النسويات والناشطات في مجال حقوق النساء في لبنان، ومن بينهنّ أنا، أيامًا وساعاتٍ في الرّد على مقابلاتٍ واستبياناتٍ طويلة، حول حياتنا، وعملنا النسوي، وتحليل سياقنا والأحداث التي عاصرنَها، لنجد أنّ قصصنا أُخذَت ليُعاد توليفها باستخفافٍ بتجاربنا الحيّة، وحقيقتنا، وصوتنا. وفقًا للناشطة النسوية والحائزة على جائزة Rights Livelihood، مزن حسن، "من التحدّيات الرئيسة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وخاصةً بالنسبة للحركات النسوية فيها، أنّ الناس كتبوا عنا، ونيابةً عنا، وقرروا وفقًا لذلك ما تدور حوله حياتنا، وما هي احتياجاتنا، وأولوياتنا".

سيقَت أسبابٌ عدّة لشرح إقلال الحركة النسوية في الكتابة عن نفسها، أو بالحدّ الأدنى، عدم اهتمام الكتّاب والباحثين/ات المحلّيين/ات (اللبنانيّين/ات في هذه الحالة) بالكتابة عنها. قد يتحدّث كثيرٌ منّا عن شحّ الوقت، إضافةً إلى الحاجة لمهاراتٍ كتابيةٍ معيّنةٍ لإنتاج مقالاتٍ أو كتبٍ تحظى باهتمام دور النشر ذات القدرة على التوزيع واسع

النطاق. تُعدُّ اللغة أيضًا تحديًا كبيرًا، لاسيّما عند السّعي للانخراط في الحراك المعرفي المتّجه من الجنوب العالمي إلى شماله. وبالرغم من الحاجة لأدلةٍ حسيّةٍ على ذلك، تبقى الحقيقة أن الكتابات عن حقوق النساء والحركات النسوية في لبنان، تظلّ قليلة، سواء بقلم المناضلات أنفسهنّ، أو بأقلام الأكاديميّين/ات المحلّيين/ات الذين كانوا وكنّ جزءًا من تلك الحركات، أو درَسوها.

هذا الكتاب لا يعدو كونه محاولةً لموضَعَة هذا النوع من الإنتاج المعرفي في سياقه المحلي، من خلال إطلاق مشروع كتابة تاريخنا، مع التركيز على تجاربنا الخاصة، ومعارفنا، وإحباطاتنا، ونموّنا.

المعاني الشخصية ورحلة الصحوة النسوية ونبذ الموروث

الشخصي هو السياسي

دائمًا ما تكون رحلة الصحوة النسوية شخصية، وأحيانًا مربكة، لا بل مؤلمة أيضًا. فهي استعادةٌ للذكريات، والأحداث، والتجارب، ومنحها معانٍ جديدة، بعدما عرفنا ما عرفناه. هي اكتشافٌ للحدود التي وضعها النظام الأبوي لمساراتنا، وللأعراف القمعية، وللمؤسّسات الاجتماعية التي نتورّط فيها ونشتبك معها بشكلٍ جوهري، وتعيد إنتاج ذلك القمع وإن بطرقٍ مختلفة.

مع الاستفادة من الإدراك المتأخر، وعقودٍ من اللقاءات والتعلم، وسلسلةٍ لا نهاية لها من الأخطاء، وكذلك من المحاولات المتعدّدة للعناية بالذات والتشافي، تنطلق عمليّة إعادة تشكيل الماضي، ببطء، ولكن بثبات. ما كان يُعتبر «حدثًا طبيعيًا» في الماضي، صار يحمل معانٍ جديدة، وتفسيراتٍ مختلفةً جذريًا. تفقد الأفكار والالتزامات الغامضة والمفروضة سطوتها عندما تصبح الواحدة منا نسويّة، أو تتعلّم أن تكون نسويّة. الشخصيات التي كانت تُعتبر ذات يومٍ أكبر من الحياة نفسها، قوية، وحاضرة في كل مكانٍ حتى في غيابها، أو ببساطةٍ مخيفة، تبدأ بالانهيار والتداعي. الحياة كما تعرفها الواحدة منا، تأخذ شكلًا مختلفًا. ما كان يُعتبر التزامًا أو واجبًا غير قابلٍ للتفاوض، يمكن تفسيره الآن على أنه آليةٌ وأداةٌ أخرى لتجريد النساء والفتيات من قدرتهنّ على اتخاذ القرار، والسيطرة على مشاعرهن، وأجسادهن، وسلوكهن، وأفكارهن.

كانت رحلتي الخاصة في الصحوة النسوية مليئةً بالتساؤلات، وتحدّي الذات والسلوكيات السابقة، والتعارك مع النفس، والتنقّل بين اللطف، والتفهّم حينًا، وإطلاق الأحكام والغضب أحيانًا أخرى، تجاه الطرق السابقة في التفكير، والتصديق، والتصرّف. الرحلة لم تنتهِ بعد. ومع ذلك، فإنّ جزءًا جوهريًا منها كان وسيظلّ على الدوام، الانخراط في الأفكار النسوية، ومع المناضلات والصديقات النسويات، وفي الكتابات النسوية. والنتيجة، العثور بتمهّلٍ على صوتنا الداخلي، ومسامحة أنفسنا على أخطاء الماضي، والقرارات السيئة التي اتخذناها.

على مدى السنوات الثلاث الماضية، بدأتُ التدريس مرةً أخرى، وبدأتُ التعلّم من شبابٍ وشاباتٍ تتراوح أعمارهن/م ما بين 17 و20 عامًا. في خلال عملية التعلم المذهلة هذه، بدأتُ كتابة وأرشفة الأفكار المختلفة التي عبّر عنها الطلاب والطالبات. أُدرّس الجندر، ودائمًا ما تدور المحادثات في الصفّ حول التجارب والتحدّيات الشخصية. في إحدى تلك المحادثات الساخنة، قالت إحدى الطالبات: "نحن جميعًا نتاج ظروفنا الخاصة، وظروفنا يشكّلها النظامُ الأبوي". كنتُ في أواخر الأربعينات من العمر عندما توصّلتُ إلى هذا الاكتشاف.

هذه التجربة الجديدة بالعودة إلى التدريس والتعلم أيضًا، كشفَت لي عن قلّة المعلومات المعروفة عن تاريخ حقوق النساء والنشاط النسوي في لبنان. اضطررتُ للبحث في الأدبيّات للعثور على أبحاثٍ وكتاباتٍ محلّية الإنتاج. وبالفعل، جديرٌ بالملاحظة ندرة السجلّات التاريخية، والكتابات، والذاكرة المؤسّسية والفردية حول ما يشكّل تاريخ النساء والنضال من أجل حقوقهنّ، وطُرق صياغتهنّ لنضالاتهنّ، وتأطيرها، وتنفيذها. كما هو الحال في العديد من دول المنطقة، وبينما تزخر الأوساط الأكاديمية بالأدب المكتوب عن النساء والفتيات، وبالنيابة عنهن، فإنّ التاريخ المحلّي المكتوب محلّيًا يبقى نادرًا جدًا، وأشبه بلبَن العصفور. يسعى هذا العمل لخدمة أغراضٍ متعدّدة: فهو مسعًى شخصي لفهم النموّ، والتجدّد، والتحوّل على المستوى الشخصي؛ وهو أيضًا مساهمةٌ لمعالجة الفجوة التاريخية في الكتابة المحلّية عن الحركات النسوية والنسائية في لبنان. كذلك هو محاولةٌ لتكريم نضالات النساء والنسويات، في الماضي والحاضر، وتوضيح كيف أثّرت في السيرورات الاجتماعية والسياسية المتغيّرة، وتأثّرَت بها، وكلاهما موسومٌ بشدّةٍ بالعقليّات الأبوية.

وجاء هذا العمل غير مكتملٍ عن سبق إصرارٍ وتصميم. فهو لا يسعى للإحاطة بجميع مبادرات حقوق النساء والحركات النسوية، ولا يدّعي ذلك. إنّ ادعاءً مماثلًا سوف يفشل في إنصاف عددٍ لا يحصى من المدافعات/ين عن حقوق النساء والمناضلات النسويات اللواتي شكّلن النضالات، وأطلَقن موجاتِ مقاومةٍ في سياقٍ أبويّ وحشيّ ظلّ لفترةٍ طويلةٍ عصيًّا على التغيير.

أمّةٌ من الرجال: البطريركية في قلب دستور لبنان والنشيد الوطني

مثل معظم دساتير ما بعد الاستقلال في المنطقة العربية، يؤكّد دستور لبنان أنّ جميع المواطنين متساوون، لكنّه يشير إلى المواطن كذكَرٍ ويستخدم لغةً لا تشمل غير الذّكور. ورغم وجود تأويلاتٍ مختلفة، إلا أن واقع تفصيل المواطَنة على مقاس الرجال وحدهم، يبرز بقوّةٍ في قانون الجنسية اللبناني قديم العهد الصادر عام 1920، الذي يشدّد على أن الطفل المولود لأبٍ لبناني فقط، هو من يُعتبر لبنانيًا. لا تخجل الأُطُر الدستورية والقانونية في لبنان من التمييز، ويبدو أنها تعكس وضعًا لا تكون فيه النساء مواطناتٍ في الدولة بحدّ ذاتها، بل رعايا لأفرادٍ ذكورٍ من عائلاتهنّ، وتعتمد حياتهنّ، وفرصهنّ، في أحيانٍ كثيرة، على "رجال العائلة".

ربما يكون الدستور اللبناني المذنب الأول في قونَنَة النظام الأبوي، وفي إلهام مجموعة تشريعاتٍ تمييزيةٍ بالكامل، والتأثير فيها. هذا النص ليس بأيّ حالٍ من الأحوال مراجعةً قانونية، لكنني سأسعى ببساطةٍ إلى النظر في الطُرق المختلفة التي يُستخدم بها القانون لإبقاء النساء والفتيات تحت السيطرة. كل جانبٍ من جوانب حياة النساء، من ولادتهن، وتعليمهن، وتنقّلهن، وحركتهن، وخياراتهن الحياتية، ووكالتهنّ على أجسادهنّ، وعلاقاتهنّ، وخياراتهنّ المهنيّة، واستقلاليتهنّ، محكومٌ ومنظّمٌ بواسطة 18 قانونًا من قوانين الأحوال الشخصية القائمة.

على مدى العقود الثلاثة الماضية، أُدخِلَت تعديلاتٌ طفيفةٌ على بعض قوانين الأحوال الشخصية تلك، إلا أنها لا تزال مكرّسةً بشدةٍ لحماية حقوق الرجال في الأسرة وخدمة تفوّقهم. على سبيل المثال، الأحكام المتعلّقة بالطلاق، وحضانة الأطفال، والميراث، وعموم الحقوق والمستحقّات في كنف الزواج وصولًا إلى الانفصال، تنحاز للرجال غالبًا، وتضع النساء أمام الحقائق القاسية لانعدام حقوقهنّ.

من جانبها، تفشل القوانين المدنية في أن تكون عادلة و/أو محايدة، لأنها تبدو قائمةً على مفاهيم بُنية الأسرة الهرمية، والأبوية،

والقمعية. بالفعل، فإنّ وصاية النساء على عقولهنّ وأجسادهنّ تتقوّض بشكلٍ مباشرٍ بسبب الإفلات المستمرّ من العقاب على ما يُسمّى بـ "جرائم الشرف"، وتجريم ما يُسمّى بـ "الزنا"، مع حصر تعريفه بـ "الزانية"، وتجريم العلاقات المثلية الرضائية، والقيود المفروضة على الإجهاض والمعاقبة عليه. كلّها تدابيرٌ - على سبيل المثال لا الحصر - تحدّ من الحرّيات الفردية والمساواة الجندرية.

ما ورد أعلاه ليس إلا قمة جبل الجليد من الطرق الإبداعية المتنوّعة التي يتآمر فيها الدستور والتشريعات معًا، لتصغير النساء، وتجريدهن من حقوقهن الأساسية، وتعريف أجسادهن وعقولهن كممتلكات لعائلاتهن وعشائرهن. يعطي هذا الواقع امتيازاتٍ هائلةً لمحاكم الأحوال الشخصية الدينية التي يتجاوز تأثيرها نطاق اختصاصها في إعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية غير المتكافئة والقمعية بناءً على النوع الاجتماعي. يكفي أن نراقب ونفحص هذا السياق العام في لبنان، لندرك التحوّل العميق الذي شهدَته البلاد مع سنّ قانونٍ لحماية أفراد الأسرة من العنف المنزلي عام 2014، إضافةً إلى قانونٍ آخر لمعاقبة التحرّش الجنسي في مكان العمل عام 2021. وفي حين أن ثمّة مجالٌ واسعٌ لإضفاء تحسيناتٍ جادّةٍ على كلا القانونَين، إلا أنّهما يمثلان إنجازًا كبيرًا في تغيير مسار التشريع من أجل المساواة الجندرية، بدءًا من الاعتراف بالأسباب الجذرية لعدم المساواة، ونتائجه.

أما إذا كان لا يزال من شكٍّ في الطبيعة الأبوية الساحقة للبنان على مستوى الدساتير والقوانين والمؤسّسات والعلاقات الاجتماعية، على المرء ببساطةٍ أن يتذكر النشيد الوطني اللبناني بعد الاستقلال الذي يدّعي بوضوحٍ تامٍّ أنّ لبنان هو "منبتٌ للرجال".

لمحاتٌ من تاريخ النشاط النسوي: كيف جُمع هذا الكتاب؟

تُميّز المؤلّفات الموجودة عن الحركات النسوية والنسائية في لبنان، أربع «موجات» متتالية، تنساب وفق جدولٍ زمني يبدأ في أوائل أربعينات القرن الماضي ويستمرّ حتى يومنا هذا. وتُقسّم الموجات كما يلي: الموجة الأولى (1940-1960)، والموجة الثانية (1961-1990)، والموجة الثالثة (1991-2005)، والموجة الرابعة (2006-الوقت الحاضر). قد يكون هذا التصنيف عمليًا، إلا أنه يعطي انطباعًا، كما أشرتُ سابقًا، بأنّ التاريخ يسير وفق خطٍّ محدّد، وينتقل بدقّةٍ من نقطةٍ إلى الثانية، ثم الثالثة. يبدو أنّ هذا التصنيف الأنيق يستلهم تجربة الشمال العالمي، حيث يُقسّم تاريخ حركة حقوق النساء إلى موجاتٍ متتاليةٍ ومرتّبةٍ زمنيًا.

في أحدث أبحاثهما، استخدمَ كلٌّ من غابرييلا كانو وشاوول إسبينو أرميندارِيز، التحليل السياسي، للتفكير في كيفية تطوّر النضالات المتعلّقة بالنساء والجندر في المكسيك. يحيد الكاتبان عن بُنية "الموجات"، ويتّجهان إلى تحليلٍ أكثر مرونةً واتصالاً بالواقع، يلحظ الطُرق المختلفة لصعود حركات حقوق النساء والحركات النسوية في الجنوب العالمي، وكيفية تقدّمها، وتراجعها، ثم تقدّمها مرةً أخرى. سيتبنّى هذا الكتاب المنظور ذاته، لأنّ ما يُسمى بالموجات ليسَت فئاتٍ منفصلة تنتقل بحركةٍ واضحةٍ من موجةٍ إلى أخرى. سوف ندرس بعض سمات السياق السياسي والاجتماعي والاقتصادي غير المستقرّ، والتحوّلات التي تحدث بمرور الوقت، وكيف يتشكّل الخطاب العام، وتُحدَّد الأولويات.

وبينما نعبر الفترات الزمنيّة بما عرفَته من إيجابياتٍ وسلبيات، سأحاول استنباط الاستراتيجيات التي استُخدِمت في تصنيف القضايا والمواضيع ومعالجتها، وكيفية تحديد الجهات الفاعلة، والعوامل التي أثّرَت في حقوق النساء، والحركات النسوية وديناميّتها، إضافةً إلى الدروس المستفادة بفعل الإدراك المتأخّر. وأُكرّر أنّ هذه ليسَت مراجعةً كاملةً أو شاملة، بل محاولة لإجراء استعادةٍ شخصيةٍ وواقعيةٍ لكيفية وصولنا إلى ما نحن عليه، وكيف يمكن أن نمضي قدمًا من

هنا، بينما نعيش إحدى أعقد الأزمات المستمرّة والمتشابكة، التي تشمل - على سبيل المثال لا الحصر – النزاع المسلّح، والانهيار الاقتصادي، والمماطلة السياسية، والقمع، والصعود العنيف وغير المسبوق لمناهِضي الحقوق والعدالة الجندرية بتوجّهاتهم المختلفة. سنلاحظ في خلال استعراضنا هذا، أن النساء في لبنان بدأن بالاحتجاج منذ عام 1974 ضد السياسات الاقتصادية السيئة وهتَفن: "الاحتكار يخنق الشعب". واصلَت النساء النضال ضد أشكالٍ مختلفةٍ من التمييز المُشفّر، المرئي منه، والمخفي. في نهاية القرن، قادت النسويات في لبنان حملةً على مستوى المنطقة بعنوان "جنسيّتي حقٌّ لي ولأسرتي" في عام 1999. وفي عام 2015، احتجّت النساء على عنف النظام الأبوي في لبنان، وطالبن بقوانين علمانية قائمة على المساواة، بدل قوانين الأحوال الشخصية التابعة للمحاكم الدينية. كانت النساء في طليعة المظاهرات في خلال انتفاضة 17 تشرين الأول/ أكتوبر 2019، للمطالبة بالعدالة للنساء في لبنان. استمرّت النساء على تنوّع خلفياتهنّ، بأخذ زمام المبادرة، والتخطيط، وإطلاق الشعارات، والمشاركة في احتجاجاتٍ واسعة النطاق ضد الفساد الحكومي والاقتصادي.

على الرغم من اختلاف هؤلاء النساء بخلفيّاتهنّ وتوجّهاتهنّ، إلا أنهن يتقاسمن، بدرجاتٍ متفاوتة، تجارب التهميش والإقصاء، حيث لا يزال تاريخهنّ وقصصهنّ ونضالاتهنّ عرضةً للإسكات، ومساهماتهنّ عرضةً للتجاهل، وإنجازاتهنّ عرضةً للاستبعاد من السرديّات والتواريخ الرسمية. سنشارك بعضًا من تلك القصص في هذا الكتاب.

ما قبل الاستقلال: أصواتٌ نخبويةٌ ومطالب بالتعليم والمشاركة السياسية الجزئية (1920-1939)

في مطلع عشرينات القرن الماضي، انخرطت النساء المقتدرات في لبنان بإنشاء العديد من المجموعات والنقابات ذات الأهداف "الخيرية". وكان من بين تلك المنظّمات ما هو "ديني، ووطني، وثقافي، وعائلي"، وكانت تهدف حينها إلى مساعدة الفقراء والمعوزين، من دون معالجة الأسباب الجذرية للظلم أو حتى الاعتراف به. في عام 1920، وُلد "الاتحاد النسائي في لبنان وسوريا"، وتأسّس بصفةٍ قانونيةٍ عام 1924، لتعبئة الناشطات والمجموعات النسائية اللبنانية في كلا البلدَين. ترأسَت الاتحاد نساءٌ رائدات، ونظّم مؤتمراتٍ للنساء العربيات، بما في ذلك المؤتمر النسائي الأول في بيروت عام 1928 للوفود اللبنانية والسورية، واستهدف المجموعات والتشكيلات اليسارية والقومية. الاتحاد متعدّد الطوائف والمنبثق عن أرضيةٍ قوميةٍ عربية، ركّز في مطالبه على حقوق النساء بالتصويت، والتعليم، والميراث، والطلاق، وحضانة الأطفال. وتغيّر اسم الاتحاد في ما بعد ليصبح "الاتحاد النسائي العربي (اللبناني)". مهّد تشكيل الاتحاد الطريق لتنظيم الجهود للدفاع عن حقوق النساء، مع تشكيل "جمعية النهضة النسائية" في عام 1924 لتعزيز المساواة "بين الجنسَين"، ودعم الاقتصاد المحلي، وكذلك اقتراح العرائض وتوقيعها ونشرها.

ظهر العديد من المنظّمات الخيرية في أواخر الثلاثينات ومطلع الأربعينات من القرن الماضي، وفضّل بعضها التوجّهات الدينية، فيما مال البعض الآخر نحو العلمانية. كانت هناك 36 مجموعة نسائية في لبنان بحلول عام 1939، صُنّف الكثير منها ديني وخيري، وتركّز عملها على الحقّ في الرعاية الصحية والتعليم، وكذلك على الدعم الاقتصادي للنساء والفتيات المحرومات. قادت نساءٌ من الطبقتَين الوسطى والعليا العديد من المشاريع الخيرية بهدف "تثقيف النساء ليصبحن راعياتٍ وأمّهاتٍ أفضل". ونتيجةً لذلك، ركّزَت أجندة تلك الحركات على نساء الطبقة العليا، وباتت في انسجامٍ تامٍ مع التقاليد الأبوية والنظام الطائفي في ذلك الوقت، وكلاهما كان متأصلًا بقوةٍ في الثقافة والسياسة اللبنانيّتَين. وبعد فترةٍ وجيزة، توسّعَت اهتمامات تلك المجموعات لتشمل التركيز على مشاركة النساء السياسية، في خلال سنوات الانتداب الفرنسي، بين الحربَين العالميّتَين الأولى والثانية.

وفي حين كان ثمّة اهتمامٌ إقليمي بالدعوة للنهوض بدور النساء السياسي ومشاركتهنّ، كانت المناضلات اللبنانيات في طليعة تلك الجهود. في أوائل الثلاثينات من القرن الماضي، نظّمَت النساء حملةً للحصول على مناصب حكوميةٍ عامةٍ وإحداث تغييراتٍ تشريعيةٍ لصالحهنّ، على الرغم من ردّ الفعل العنيف للرجال المحافظين الذين عطّلوا تلك الجهود، ونجحوا إلى حدٍّ كبيرٍ في إسقاطها. وبين عامَي 1934 و1939، أمسكَت النساء بزمام المبادرة في المظاهرات، لاسيّما في عام 1939، عندما طالَبن بحقّهن السياسي في التصويت والترشّح للانتخابات البرلمانية، من خلال الاستفادة من الاتفاقية اللبنانية-الفرنسية التي أشارَت إلى المساواة في الحقوق المدنية والسياسية بين جميع المواطنين. وكان من بين المحطات الأولى التي أجّجَت النقاش حول الموضوع، مطالبة النائب الشيخ يوسف الخازن بمنح النساء حقّ التصويت في خلال جلسةٍ برلمانيةٍ في عام 1934، لكن موقفه لم يحظَ بالكثير من الدعم. كما شارَكت نساء الطبقات الوسطى والعليا في الحملة الوطنية ضد الاستعمار الفرنسي، وبخاصةٍ في الاحتجاجات الجماهيرية التي ندّدَت بالجوع والتضخّم والبطالة بين عامَي 1941 و1943.

بشكلٍ عام، بينما كان لبنان يمرّ بفتراتٍ من الاضطراب مع نهاية الإمبراطورية العثمانية، ويشهد البؤس الذي ولّدَته الحرب العالمية الأولى، وبداية حقبةٍ استعماريةٍ جديدة - قصيرة إنّما بالغة التأثير – ومعها الهواجس حول ما كان سيُشكّل لبنان كما نعرفه اليوم، بدا صعود العمل الخيري النسائي النخبويّ واضحًا. وتجلّى ذلك في ظهور المجلات التي تحمل أسماء مثل "المرأة الجديدة" في بيروت، و"الحياة الجديدة" (بين باريس وبيروت)، و"الفجر" في دمشق. ومن اللافت للنظر أن هذا العمل كان مرئيًا في المجال العام وأدّى دورًا – وإن محدودًا - في التأثير في النقاش الاجتماعي والسياسي في تلك الحقبة. ومن الواضح بالقدر نفسه، أن مقصد ذلك العمل كان "إصلاحيًا"، أي أنه كان يهدف إلى تحسين مصير النساء، لاسيّما اللواتي صُنّفن مُعدماتٍ ومحرومات، من دون مواجهة الأسباب الجذرية لأوضاعهنّ.

بحلول عام 1920، حملَت "مسألة النساء" أبعادًا جديدةً عكسَت المخاوف المحلّية بشأن تحصيلهنّ الحقوق الاجتماعية، والسياسية، والعالمية، مع اكتساب المناقشات في "عصبة" الأمم زخمًا، وصعود أصواتٍ مناهضةٍ للهيمنة في المنتديات الدولية. وبرزَت صراعاتٌ مثل قضية ترشيح نور حمادة إلى لجنة "عصبة الأمم" المعنية بالوضع القانوني للنساء، وما تبعَه من أخذٍ وردّ. وأيّد العديد من النساء المثقّفات السرديّاتِ والنضالات القومية، رغم أن النُخَب القومية كانت غالبًا بمثابة أعمدةٍ للهياكل الأبوية، بما في ذلك التركيز على الهوية العربية، والثقافة التقليدية، وسلامة الأراضي الوطنية.

كانت النبرة الأمومية التي تشدّد على قدرة النساء على التنشئة، هي السردية والاستراتيجية الرئيسة المُعتمَدة في تلك الحقبة. إذ كان يُنظر إلى تلك اللغة بوصفها أقلّ تهديدًا من اللغة التي تطالب بالحقوق السياسية، فاستُخدِمَت في محاولةٍ لنيل الدعم من النُخَب الذكورية. وتجلّى ذلك في مؤتمرٍ نسائي موثّقٍ على نطاقٍ واسعٍ في عام 1928، ركّز على الحياة الثقافية بدلًا من مسائل مثل الحقّ في الاقتراع. وزارَت المندوباتُ حينذاك المكتبة الوطنية والمتحف، بينما لم يزُرن البرلمان.

حقوق النساء وتحركاتهنّ في وسائل الإعلام في تلك الفترة

تشير التقديرات إلى أنه بحلول عام 1919، كان هناك 29 مطبوعة باللغة العربية تنشرها نساءٌ وتتوجّه لهنّ. وركّزَت تلك المنشورات على مواضيع مختلفة، مثل الأدب، والتعليم، والعلوم. وأدّت الصحف المحلّية دورًا رئيسًا في تغطية الأحداث التاريخية الكبرى مثل المؤتمر النسائي الذي عُقِد عام 1928 وتناول العديد من القضايا الاقتصادية والصناعية، وأصدَر سلسلة قراراتٍ نشرَتها الصحف بالبنط العريض. كما غطّت الصحافة العربية المظاهرات المناهِضة للانتداب بقيادة النساء، ومبادراتٍ مثل المقاطعة الاقتصادية للسلع الأجنبية طيلة تلك الفترة. كما غطّت الصحف المحلّية والدولية محاولات النساء العربيات دخول المحافل الدولية والتأثير فيها، بما في ذلك ترشيح نور حمادة لـ "عصبة الأمم". ووصفَت الصحافة حمادة بـ "رئيسة مؤتمرات المرأة الشرقية"، كما غطّت الصحفُ في جميع أنحاء الولايات المتحدة أخبار زياراتها إلى أوهايو وكاليفورنيا وولاياتٍ أخرى.

ومن المجلات البارزة التي غطّت مسائل حقوق النساء على وجه التحديد في عشرينات وثلاثينات القرن الماضي، مجلة "الفجر" للأميرة نجلاء أبي اللمع معلوف، التي توجّهَت إلى جمهورٍ من الرجال والنساء على حدٍّ سواء، لكنها هدفَت بشكلٍ خاص إلى تقديم المعرفة العامة للنساء، والتأكيد على مساهماتهنّ وإنجازاتهنّ، إضافةً إلى دعوة القارئات لمشاركة أفكارهنّ وكتاباتهنّ. كما شجّعَت معلوف الصناعات المحلية والمناطقية، وعملَت أيضًا مع جمعياتٍ نسائيةٍ مختلفة، مثل الاتحاد النسائي اللبناني.

ومن بين المنظّمات والناشِطات أسماءٌ مثل جوليا طعمة دمشقية، إحدى أوليات الصحافيّات الرائدات في لبنان، التي نشرَت المجلة الشهرية "المرأة الجديدة"، وتُعَدّ أول مجلةٍ نسائيةٍ في لبنان.

خاطبَت دمشقية النساء لتحفيزهنّ على المطالبة بكسب رزقهنّ في المجتمع، وشجّعَت التعليم المستقل، ورفعَت من مكانة النساء الأدبية والعلمية والاجتماعية. كذلك كتبَت دمشقية لمجلاتٍ أخرى، وأدّت دورًا مهمًّا في "جمعية المرأة" و"نادي المرأة في بيروت"، مع عضواتٍ بارزاتٍ أخرياتٍ مثل نجلاء أبي اللمع معلوف، وماري يانني، وعفيفة صعب. ناقشَت "المرأة الجديدة" أيضًا قضية حقّ النساء بالاقتراع، وأبقَت النقاش حيًّا، من خلال تغطية أحداثٍ مثل جلسةٍ برلمانيةٍ عُقدَت في عام 1933 وبحثَت حقوق النساء السياسية، وطالب فيها النائب الشيخ يوسف الخازن منح النساء حقّ الاقتراع، لكنه نال دعم ثلاثة أصواتٍ فقط. ونظرًا لأن مجلة "المرأة الجديدة" كانت إحدى أرفع المجلّات مكانةً في المنطقة، فإنها تُعتبر حالةً فريدةً لا تُضاهى. لكن مجلّة "العروس" التي أصدرَتها ماري عجمي، نالت بدورها إشاداتٍ ملحوظة، وأبقَت قضايا مثل الحق بالاقتراع في الصدارة. كما حظيَت ذلك الحقّ باهتمام مجلّاتٍ أصدرَتها ناشطاتٌ نسويّاتٌ أخريات، مثل نازك العابد، التي ناصرَت أيضًا القضايا النسائية والقومية.

ومن الإصدارات الأخرى التي ناقشَت أدوار النساء وإنجازاتهنّ وحقوقهنّ، كانت مجلّة "مينيرفا" لماري يانني. أظهرَت المجلة تضامنها مع الحركات الدولية لحقوق النساء، إذ تطرّق عددها الصادر في حزيران/ يونيو عام 1923، إلى مؤتمرٍ ناقش التحالف الدولي لحقّ النساء في التصويت. كما ساهمَت يانني في مجموعةٍ من المجلات الأخرى، مثل "المرأة الجديدة" لدمشقية، و"الفجر" لمعلوف، وغيرها.

كانت المجلات الأخرى متجذّرةً محليًّا، وتوجّهَت إلى نساءٍ من فئاتٍ محدّدة، مثل مجلة "الخضر" التي أسّسَتها عفيفة صعب عام 1919، وكانت تُعدّ جزءًا من حركةٍ أوسع من المجلات النسائية في منطقة الشويفات. تُعتبر مجلة "الخضر" أوّل مجلّةٍ نسائيةٍ درزيّة، إذ ناقشَت في أحيانٍ كثيرةٍ الوضع الخاصّ للنساء الدرزيّات، وتطرّقَت إلى تعليم النساء، لاسيّما المقيمات في الأرياف.

غالبًا ما تقاطعَت مُساهَمات المنظّمات والصحافيّات مع المبادرات الأخرى التي قادَتها نساء. ونشرَت كاتباتٌ ونسوياتٌ، مثل سلمى صايغ، في العديد من المجلات، كما ساهمَت في تحرير "صوت المرأة". كذلك انضمَّت الصحافية حبوبة حداد، التي أسّسَت مجلة "الحياة الجديدة" الشهريّة في عام 1921، إلى نقابة الصحافة في باريس.

صالوناتٌ وسينما وروايتٌ تهتمّ بحقوق النساء وتحرّكاتهن

كانت الصالونات التي افتتحَتها نساءٌ فضاءً مهمًّا، إذ حضرَت فيها النقاشات حول حقوق النساء، إلى جانب التغطية الإعلامية، والتأثير في الرأي العام. "ظهرَت الصالونات كمساحاتٍ لمزيدٍ من النقاش حول جميع أبعاد النهضة النسائية"، وغالبًا ما كانت تُديرها نساء ينشطن في أشكالٍ تنظيميةٍ أخرى، مثل الصحافة والجمعيات النسائية. وأدّت المناقشات في تلك الصالونات دورًا في التشبيك بين ناشطات حقوق النساء والعديد من المنظّمات النسائية مثل "يقظة المرأة الشامية". وفتحَت كلٌّ من حبوبة حداد، وسلمى صايغ، والحاجة فاطمة الرفاعي، منازلهنّ للنقاشات بشأن مجموعةٍ متنوعةٍ من المواضيع الأدبية، والجندرية، وغيرها.

أما الفضاءات الأخرى، فشهدَت صراعاتٍ بين مختلف الجهات الفاعلة بشأن مشاركة النساء في القضايا الاجتماعية والثقافية. ومارسَ العديد من المجموعات ضغوطًا لفرض رقابةٍ على دور السينما وضغطًا على حضور النساء في الصالات. من جهتها، عبّرت ماري الخازن عن أفكارها من خلال فنّ التصوير. وتؤكد الباحثة إيشاني شارما أنّ تصوير الخازن للنساء "يختصر ديناميّات وجودها كامرأةٍ في مجتمعٍ أبوي وكأنها صورة فوتوغرافية، ما يمكن اعتباره حوارًا معقّدًا بين رؤية النساء كأشياء تعود ملكيّتها للنظام الأبوي من جهة، ورؤيتهنّ فاعلاتٍ في مستقبلهنّ الخاص من جهةٍ أخرى".

على صعيدٍ آخر، وُزّعت منشوراتٌ وكتيّباتٌ في الأسواق عكسَت المشاعر النسوية والقومية، مثل كتيّب "جمعية المرأة" في دمشق، الذي جاء فيه: "أيها العرب، أحفاد الأجداد المجيدين، نناشدكم أن تستيقظوا في هذه الأوقات الحرجة من المأساة الكبرى في ظل الحكومة الفرنسية. لم يبقَ لنا شيءٌ سوى شنّ هجومٍ قوي وطرد هذه الحكومة من بلادنا".

كانت المؤسّسات التعليمية من المساحات المهمّة التي جعلَت مشاركة النساء في الحياة الجامعية، وفي المجالات العامّة، ملحوظة. وساهم في ذلك أيضًا افتتاح صفٍّ لتدريس الصحافة في "الجامعة الأميركية في بيروت" في خلال السنة الدراسية 1933/1934. ومن خلال منشوراتٍ جامعيةٍ مثل مجلة "الكليّة"، سارعَت الطالباتُ حقائق معينةً وعبّرن عن آرائهنّ.

ما بعد الاستقلال: النساء يطالِبن بالحقوق السياسية والاقتصادية والتحرّر (1940 - منتصف السبعينات)

مع نيل لبنان استقلاله، وترسيم حدوده وتقرير نظامه السياسي، استمرّ جيل الناشطات الأوليات في مجال حقوق النساء بالتأكيد على ضرورة نيل الحقوق السياسية، بوصفه همًّا أساسيًا في تلك المرحلة. في الواقع، ربما تكون رائدات حقوق النساء قد رأين صلةً بين استقلال البلاد وإمكانية حصولهنّ على مزيدٍ من الحريات والحقوق. لهذا السبب، استخدمَت الحركات النسوية حينها اللغة الوطنية والقومية للتأكيد على الاستقلال، باعتباره جانبًا مهمًا من هوية النساء. ونادَت المجموعة الأولى من الناشطات بالحقّ في الاقتراع، والتمثيل السياسي، والحصول على التعليم. وحظيَت تلك المطالب بالدعم بفضل ازدياد عدد الصحافيّات في تلك الفترة.

الاحتجاجات والمظاهرات من أجل الحقوق السياسية

ردًّا على معارضة منح النساء كامل حقوقهنّ السياسية والاجتماعية، توحّدَت النساء والرجال في الشوارع، وظهرَت بوضوح جهودهن/م الجماعية على مدى العقود التالية. في عام 1943، تظاهرَت نساءٌ ورجالٌ للمطالبة بالإفراج عن الشيخ بشارة الخوري، رئيس البلاد المنتخب حديثًا بعد الاستقلال، ورياض الصلح، وأعضاء مجلس الوزراء الآخرين. كما طالب المتظاهرون والمتظاهِرات بنشر إعلان الاستقلال. وفي عام 1951، قادت النساء مسيراتٍ للمطالبة بالمشاركة السياسية وحقوق النساء. كما نظّمَت "اللجنة التنفيذية للهيئات النسائية" (ECWA) مسيرةً ضمّت قوافل من السيّارات وصلَت إلى القصر الرئاسي، وشارَكن في تنظيم تحرّكٍ احتجاجي كبيرٍ للمطالبة بحقّ النساء في التصويت والترشح.

وفي خلال جلسات مجلس النواب الأسبوعية، تجمّعَت النساء من مناطق لبنان كافة، أمام مبنى البرلمان، في مظاهراتٍ حاشدةٍ للمطالبة بحقوقهنّ السياسية. وفي إحدى المسيرات، قدّمَت ابتهاج قدورة، رئيسة "الاتحاد النسائي العربي اللبناني"، عريضةً إلى رئيس البرلمان، أعقبَتها احتجاجاتٌ أخرى في جميع أنحاء البلاد. وفي عام 1952، وتحت إشراف السيدة الأولى آنذاك، زلفا شمعون، اجتمعَت كلّ المنظّمات النسائية اللبنانية في "مسرح روكسي" للدعوة إلى عصيانٍ شاملٍ مطالبةً بحقّ النساء في الاقتراع. بعد كلّ ذلك الضغط النسوي، مُنِحت النساء المتعلّمات وغير المتعلمات على السواء، الحقّ بالتصويت والترشّح في الانتخابات التشريعية في عام 1953. وحاولَت سبع نساءٍ الترشّح للبرلمان بين عامَي 1953 و1972، لكن لم تنجح أيّ منهنّ بالفوز بمقعدٍ نيابي.

الاحتجاجات والمظاهرات من أجل الحقوق الاقتصادية

على الرغم من تمجيد حقبة ما قبل الحرب في لبنان باعتبارها "العصر الذهبي" للحياة الليلية، والجمال، والسياحة، والحياة الخالية من الهموم، استمرَّت الصعوبات الاقتصادية، وتعمّق التفاوت في الثروة مع تزايد جيوب الفقر والعوز. استجابةً لذلك الواقع، نظّمَ العديد من الأحزاب اليسارية مسيراتٍ للاحتجاج على تدهور الوضع الاقتصادي الذي كان يُثقل كاهل الفئات الأكثر تهميشًا. هكذا، تضافرَت جهود مجموعات حقوق النساء التابعة لتلك الأحزاب، ومنها على سبيل المثال، "لجنة حقوق المرأة اللبنانية" التي شاركَت في المظاهرات ضد ارتفاع الأسعار وتكاليف المعيشة في عام 1974. وانضمّت مجموعاتٌ احتجاجيّةٌ أخرى إلى النضال، داعيةً إلى تعديل المرسوم 34/67 بشأن التمثيل في العلاقات التجارية والمادة 50 من قانون العمل. وسارَت النساء حاملاتٍ لافتاتٍ وشعاراتٍ تقول "يا أمي وين السكّر؟" و"الاحتكار يخنق الناس"، في محاولةٍ لإظهار تأثّر الأُسَر الفقيرة باحتكار السلع وارتفاع أسعار المواد الأساسية.

قصة احتجاجات الريجي

بالإضافة إلى المشاركة السياسية، نُظِّم العديد من المظاهرات المتعلّقة بالحقوق الاقتصادية بين عامَي 1935 و1946، لاسيّما ضد "إدارة حصر التبغ والتنباك اللبنانية -الريجي"، التي احتكرَت توريد التبغ في لبنان وسوريا في عام 1935. ونظّم ما يُقارب ثلاثة آلاف عامِل/ة، معظمهنّ/م من النساء الريفيّات والنازحات المعوزات العاملات في مصانع التبغ القديمة، احتجاجاتٍ في العام نفسه ضدّ الفرنسيّين في كلٍّ من بيروت ودمشق وحمص. كما احتجّ الطلاب والعمّال العاطلون عن العمل سلميًا للمطالبة بالتعويضات المالية وبدلات البطالة التي وعدَتهم بها الحكومة الفرنسية.

حاولَت العاملاتُ مقابلة المحافظ لكنهنّ اشتبَكن مع الشرطة. ومع ذلك، وحّدنَ جهودهنّ لإعداد قائمةٍ بالمطالب من خلال مندوبةٍ اتّفقن على تسميتها. وأعلن الموظّفون/ات إضراباتٍ متقطّعةً في خلال عامَي 1944 و1945، للمطالبة بأجورٍ أعلى ومعاشاتٍ تقاعديةٍ كاملةٍ للنساء اللواتي تركن وظائفهنّ بعد الزواج. وفي عام 1946، هدّد عمّال وعاملات الريجي بالإضراب العام إذا لم تقبل الإدارة مطالبهم/ن التي تضمّنَت زيادة الأجور وإقرار عقود عملٍ طويلة الأجل. ودعَت العاملاتُ النساء إلى الانسحاب الجماعي بعدما فشلَت الحكومة في إيجاد حلولٍ لهواجسهنّ. وفي محاولةٍ لإضعاف الحركة العمالية، نُقل العديد من المنظّمين/ات الفاعلين/ات من فرع الشركة في بيروت إلى فرعها في طرابلس يوم 11 حزيران/ يونيو 1946، ما حضّ على البدء بالإضراب رسميًا.

بعد حوالي شهر، وجّهَت إدارة الشركة دعوةً للعمّال لوقف الإضراب مقابل مراجعة مطالبهم/ن والنظر فيها. وعندما لم يلمس العمّال والعاملات أيّ جدّيةٍ لدى الإدارة للنظر في مطالبهم/ن، استولوا على مرافق التخزين ونظّموا الجهود لمنع شاحنات التوزيع التابعة للشركة من توصيل السجائر إلى المتاجر، ما أدى إلى اشتباكاتٍ عنيفةٍ مع الشرطة بعد استدعائها إلى مقرّ الإضراب في أحياء مار مخايل وفرن الشباك. في خلال ذلك الوقت، شكّلَت أسمى ملكون لجنة الإضراب الأولى، والتي تم دُمِجَت لاحقًا مع لجنةٍ أخرى شكّلَها عمّالٌ من الذكور.

شعر المسؤولون الحكوميّون بالقلق من تماسك عمّال وعاملات الريجي وتنظيمهم/ن، وأمروا الشرطة بفتح المخازن عنوةً لاستعادة البضائع بالقوة. وفقًا لمالك حسن أبي صعب، حاول العمّال والعاملات منع شاحنةٍ من الدخول، لكنهم قوبلوا بإطلاق نارٍ عشوائي من قبل الشرطة لمدّة أربعين دقيقة. علاوةً على ذلك، أطلقَت الشرطة النار على إحدى أكثر النساء نشاطًا في الإضرابات، وردة بطرس إبراهيم، في 27 حزيران/ يونيو 1946، لتصبح أول ضحيةٍ في ذلك الحراك العمّالي. وأصيبَت يومذاك 15 امرأة، في حين دخلَت امرأةٌ تُدعى لور ديب، في حالةٍ حرجة، واعتُقلَت عاملةٌ واحدة.

في 23 أيلول/ سبتمبر 1946، أُقرّ قانون العمل اللبناني نتيجةً للتضحيات والوفيّات الناجمة عن إضرابات الريجي، لكن من المهم أن نتذكّر أن ذلك الحراك لم يكن الوحيد. في وقتٍ سابقٍ من عام 1925، بُذلت جهودٌ كبيرةٌ لتكوين النقابات وتنظيم الإضرابات في مجموعةٍ متنوعةٍ من القطاعات، بما فيها قطاع النشر، وصناعة الأحذية، وغيرها. وكانت العاملات جزءًا لا يتجزّأ من أشكال التنظيم المبكرة تلك، على الرغم من عدم الاعتراف بهنّ مطلقًا كقياداتٍ نقابية. حتى لاحقًا، على الرغم من حقيقة أن النشاط الجماعي ضد الريجي والدولة كان غالبًا بقيادة النساء، فإنّ معظم الصحف، باستثناء قلّةٍ ذات ميولٍ يسارية، أشارَ إلى المنظّمين بوصفهم من الرجال حصرًا، متجاهلًا النضال النسائي وتأثيره.

أمسكَت النساء بزمام الأمور في قضايا العمل، وتحدّينَ الأعراف الاجتماعية المحافظة، والأدوار الجندرية، وكنّ في طليعة الإضرابات النهارية والليلية لضمان وقف شحن السجائر. قاد العديد منهنّ الإضرابات وشارَكن فيها، وكان من أبرزهنّ جوزفين أشقر، وماري بلتاجي، ونجلاء دكاش، وروز داموري، ولور ديب، وسعدة حبيقة، ووردة بطرس إبراهيم، وجميلة إسحق، وماري خطار، وماري جعجع، وأسمى ملكون، وماري ماردیني، ورفيقة مجاعص، وبهيجة نهرا، ولطيفة رشدان، وجميلة شهوان، وعفيفة ثابت. كان زملاؤهنّ يرون فيهنّ نساءً شجاعاتٍ وصامدات، بينما كان أصحاب العمل ينظرون إليهنّ بوصفهنّ جامحاتٍ وغير عقلانيات. وتستذكر إحدى العاملات وجود شعورٍ قوّي بالتضامن والعصيان في صفوف الناشطات.

غالبًا ما يجري تجاهُل تلك الفترة المهمّة من تاريخ حركة حقوق النساء في لبنان، أو يُساء توثيقها وتدوينها، كما تغيب عن مناهج التعليم الوطني، وكذلك عن السّرد العام لتاريخ الحركات الاجتماعية في لبنان. ومع ذلك، تُعتبر تلك المساهمة أساسيةً لأنها تمثل تحولًا كبيرًا في ديموغرافيّة الناشِطات على الأرض وطبيعة مطالبهن.

بالفعل، كان ثمّة تحوّلٌ كبير: فمِن المدافِعات الأوليات عن حقوق النساء اللواتي كنّ غالبًا من الطبقات الثريّة وركّزن على أهمية تحسين أوضاع أخواتهنّ "الأقل حظًا"، وإن كان ضمن إطار الأيديولوجيات الخيرية والدينية، إلى مشاركةٍ شعبيةٍ كاملةٍ في صراعٍ طبقي يتحدّى السلطة والوضع الاقتصادي السائد.

إضرابات معمل غندور

كان معمل غندور مؤسّسةً معروفةً في الستينات والسبعينات من القرن الماضي، كما اشتهر بتعامله المروّع مع عمّاله وموظّفيه. على غرار الريجي، كانت نسبةٌ كبيرةٌ من القوى العاملة في معمل غندور تتألّف من أفقر نساء البلاد، ما عرّضهنّ للتمييز في الأجور، إلى جانب الإساءة اللفظية والجسدية. وبسبب قانون الأجور الذي أُقرّ في حينه ودعا إلى زيادة الأجور بنسبة 5 بالمئة، ورفع الحدّ الأدنى للأجور من 185 ليرة إلى 205 ليرات، أضرب نحو 1200 عاملٍ وعاملةٍ في المعمل يوم 3 تشرين الثاني/ نوفمبر 1972، وشمل الإضراب فرعَي الشياح والشويفات. استخدم العمال أشكالًا أخرى من الاحتجاج، مثل السّير في شوارع بيروت ورفع لافتاتٍ تطالب بتحسين ظروف العمل. استمرّ زخم الاحتجاج حتى 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 1972، عندما وضعَت الشرطة حدًا له بالقوة، من خلال تفريق المحتجّين والمحتجّات باستخدام الغاز المسيل للدموع، والهراوات، والذخيرة الحية، ما أدّى إلى وفاة عاملَين، هما يوسف العطّار وفاطمة الخواجة. وفقًا لكُثُر، كانت الحوادث الدامية في مصنع غندور مؤشرًا مبكرًا للحرب الأهلية المقبلة، إضافةً إلى خلق حالة يقظةٍ بين الناس بشأن الظلم الاجتماعي وظروف العمل غير العادلة والاستغلالية.
وكما كان حال الحركات العمالية في الريجي، قادت النساء المسيرات في حراك معمل غندور، وضحّين بوظائفهن، وتعرّضن للعنف والتحرّش، وفي كثيرٍ من الحالات للعنف الأمني والعسكري. ورغم كل ذلك، بالكاد يرِد ذكرهنّ في السرديّة العامة لانتفاضة معمل غندور، وهو أحد المعالم المشؤومة التي أنبأت بالحرب الأهلية الوشيكة آنذاك.

من كلّ تلك الأحداث، لم يبقَ في الذاكرة الجماعية سوى تصرّفات إدارة معمل غندور وقادة التحرّكات العماليّة من الرجال. في الواقع، استمرّت هيمنة الرجال على قيادة النقابات العمّالية المنظّمة، من دون منح أيّ أولويةٍ لمطالب العاملات. ولم تحظَ تلك المطالب بالاهتمام إلا لاحقًا من قبل منظّمات حقوق النساء.

تشكيل "المجلس اللبناني للمرأة"

نُظّمَت سلسلة احتجاجاتٍ في بيروت بقيادة الرائدَتَين إيفلين بسترس وابتهاج قدورة، وهما من عائلتَين معروفتَين وثريّتَين، الأولى مسيحيّة والثانية مسلمة. اتخذَت المرأتان تلك الخطوة بعد انشقاق "الاتحاد النسائي في لبنان وسوريا" عام 1946، وما تلاه من تشكيلٍ لـ "الاتحاد النسائي" بقيادة ابتهاج قدورة، و"جمعية تضامن النساء المسيحيّات" بقيادة لور ثابت. وفي عام 1952، اندمج الكيانان لتشكيل "المجلس اللبناني للمرأة" (LCW)، الذي أصبح الآن منظمةً ينضوي تحت مظلّتها نحو 170 منظمة غير حكومية، معظمها طائفي، وفئوي، ومحافِظ للغاية على مستوى الأيديولوجيا. حصل "المجلس اللبناني للمرأة" على وضعٍ استشاري داخل البرلمان اللبناني، وأدّى دورًا مهمًا في النضال من أجل الحقّ في الاقتراع. وعلى الرغم من أن مهمّة "المجلس اللبناني للمرأة" المعلَنة كانت قيادة حركة حقوق النساء في لبنان ودعمها، إلا أن عمله الأساسي وإنجازاته تمثّلَت في توفير الخدمات الاجتماعية للنساء. لكن جديرٌ بالذّكر أنّ المجلس قاد النضال من أجل حقّ النساء في الاقتراع، والذي أقرّ عام 1953 بعد عقدٍ من الحملات المتواصِلة والضغط الجماعي.

صعود النسوية اليسارية/الاشتراكية

أعادت شرائح من حركة حقوق النساء تجميع صفوفها في عام 1967، بعد الحرب الإسرائيلية - المصرية. واتّسمت تلك الفترة بحالةٍ عامةٍ من خيبة الأمل سادَت بعد الهزيمة العربية أمام إسرائيل في حرب الأيام الستة، والنكسة التي أحدَثتها. بدأت حينذاك عمليّةٌ نقديّةٌ لإعادة النظر في المعتقدات القومية، ما مهّد الطريق أمام النسويّات اليساريّات لتحقيق المكاسب. وفي الوقت نفسه، حَظِيَت المنظّمات النسائية بالتشجيع للتركيز على الأنشطة الإنسانية بفعل مبادرات الرئيس فؤاد شهاب الإصلاحية. وفي عام 1967، قَطَع العديد من المنظّمات النسوية اليسارية الروابط مع الأحزاب السياسية اللبنانية التي شكّلَت في السابق حاضناتٍ لها، واستقلّت، وأنشأت منظّمات وكياناتٍ فريدةً خاصةً بها.

هذا الانفصال الذي شهدَه لبنان والعديد من دول المنطقة، مهّد الطريق لنموّ النضال النسوي في لبنان. لكن على الرغم من الانفصال التنظيمي عن الأحزاب السياسية، ظلّ العديد من المنظّمات النسائية في أحيانٍ كثيرةٍ ملتزمًا بأيديولوجيتها. على سبيل المثال، كان "الاتحاد النسائي التقدمي" (ولا يزال حتى الآن) مرتبطًا بـ "الحزب التقدمي الاشتراكي" (PSP). أما "التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني" (LDGW)، فكان منضويًا إلى "منظمة العمل الشيوعي" (OCA) وبقي مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بأيديولوجيتها، في حين لم تقطع "لجنة حقوق المرأة اللبنانية" علاقتها بـ "الحزب الشيوعي اللبناني" قطّ.

كان قطع العلاقات مع الأحزاب اليسارية، كما أشرنا سابقًا، سمةً إقليميةً أكثر من كونها لبنانية. وتركّزَت المقابلات المختلفة مع الناشطات في تلك الأحزاب في لبنان ودولٍ عربيةٍ أخرى، حول تجربتَين رئيستَين. وقالت إحدى الناشطات في لبنان (تواصل شخصي): "كنا نُعتبر نساءً متحرّرات، ما يعني، وفقًا لمعظم رفاقنا، أننا كنّا منحلّاتٍ أخلاقيًا. انتشر التحرّش الجنسي بشكلٍ واسعٍ وجرى التغاضي عنه.

لكنّ الجزء الأسوأ كان أنّ الرفاق والقادة توقّعوا منّا أن نخدمهم، وأن نعدّ القهوة والشاي في خلال الاجتماعات بينما كانوا هم يتحدّثون في السياسة ويرفعون أصواتهم لتطغى على أصواتنا".
كما قالت ناشطةٌ أخرى من الحقبة نفسها (تواصل شخصي):
"أرسلونا إلى المناطق الريفية لتجنيد النساء. كان من المفترض أن نقنعهنّ بالانضمام إلى الحزب. بدلًا من ذلك، تعلّمتُ عن مصاعب النساء، وكيف يعانين من العنف في المنزل وخارجه، وكيف لا يهتمّ بهنّ أحد، بما في ذلك حزبي. عرفتُ في تلك اللحظة أني إن أردتُ الاستمرار في عملي مع النساء، فسيكون عليّ ترك الحزب".

كانت منظّمات حقوق النساء التي نضجَت في خلال تلك الفترة، بغضّ النظر عن قطيعتها مع الأحزاب اليسارية أو عدمها، تتمتع بوعي طبقي عالٍ، وضمّت إلى حدٍّ كبيرٍ نساء من مناطق وطبقاتٍ مختلفة. كما كانت أقرب ما يكون إلى العلمانية، بينما كان لبنان ينزلق ببطءٍ وثباتٍ إلى حربٍ استمرّت 15 عامًا حرّكتها، وأشعلتها، وغذّتها الانقساماتُ الطائفية. واتّخذ دورُ تلك المنظّمات منعطفًا مثيرًا للاهتمام في خلال الحرب الأهلية اللبنانية وعلى امتدادها، إذ انتقلت إلى العمل الإنساني، وبناء السلام، والنشاط السياسي، مبتعدةً عن الدفاع عن حقوق النساء.

حقبة الحرب الأهلية: كيف أثّرَت الطائفية والولاءات السياسية على ناشطات حقوق النساء ونضالهنّ (1975-1990)

وفقًا لجيامبالفو، دمّرَت الحرب الأهلية اللبنانية المساحات المُجندَرة بفعل تلاشي الحدود بين الفضاءَين العام والخاص. ربّما يُقابل هذا التصريح بالرفض من قبل النساء اللواتي عايَشن الحرب الأهلية وفظائعها؛ وربما يكون أكثر دقّةً القول إنّ الحرب الأهلية في لبنان جعلَت المجالَين العام والخاص أقلّ أمانًا للنساء والفتيات. مؤخرًا، كشف تقريرٌ حديثٌ النقابَ عن انتشار الجرائم القائمة على النوع الاجتماعي في خلال الحرب الأهلية اللبنانية، حيث تفشّى العنف الجنسي والجندري، بما في ذلك الاغتصاب والتعذيب، على أيدي جهاتٍ حكوميةٍ وغير حكومية. وتعرّضَت النساء والفتيات، وحتى الرضيعات، للقتل والاختطاف من قبل الجماعات المسلّحة، بينما نتج عن الإخفاء القسريّ للرجال تداعياتٌ اقتصادية، واجتماعية، وأمنيةٌ سلبيةٌ على النساء والفتيات. وأفادَت التقارير أن العنف الأُسَري ضد النساء والفتيات تفاقم في خلال الحرب، مع ازدياد حالات الضرب، والإساءة اللفظية، والعنف الجنسي، على أيدي رجال الأُسرة.

إضافةً إلى ذلك، ولّدَت الحرب الأهلية اللبنانية أزماتٍ متعددةً ومترابطةً اعتمدَت في معظمها على العمل غير المرئي للنساء ودورهنّ في أعمال الرعاية لتوفير الغذاء والراحة والأمان، وتعويض انهيار الخدمات والمؤسّسات. أدّت النساء هذا الدور كجزءٍ من الأدوار الاجتماعية الجندرية التقليدية داخل الأُسَر والمجتمعات، أو داخل التنظيمات الجماعية، بما في ذلك منظّمات المجتمع المدني التي أُنشئَت قبل الحرب أو في خلالها.

على هذا النحو، عملَت النساء اللواتي كنّ منضوياتٍ إلى مجموعاتٍ مثل "تجمع المرأة اللبنانية" على رعاية النازحين داخليًا، وتوزيع المواد الغذائية والأدوية، وتقديم الإسعافات الأولية، ورفع مستوى الوعي حول القضايا البيئية المتعلقة غالبًا بجَمع القمامة والصحّة والنظافة. كما قاد بعض ناشطات السلام، مثل روز غريب ولور مغيزل، جهودَ التعبئة في مناطق لبنان كافة، لحثّ المجتمع الدولي على الاهتمام بالوضع المتدهور في البلاد. في الواقع، ومن موقعها كقائدةٍ لحركة اللاعنف، كانت مغيزل أوّل من أنشأ "حاجزًا علمانيًا" قبالة المتحف الوطني، لتشجيع المواطنين/ات على إلغاء ذِكر الدّين والطائفة في

بطاقات الهويّة الخاصة بهم. وعلى الرغم من أنّ هذه المبادرة كانت قصيرة الأجل، لا بدّ من التذكير بأنّ أحد أوّل القرارات التي صدرَت في نهاية الحرب الأهلية اللبنانية كان إزالة الإشارة إلى الدّين والطائفة في بطاقات الهوية وجوازات السفر.

اتّخذَت الأشكال الأخرى للتنظيم المناهِض للحرب طابعًا ثقافيًا. على سبيل المثال، في عام 1980، في قرية بعقلين، شكّلَت مجموعةٌ صغيرةٌ من النساء "جمعية التثقيف النسائية" التي ركّزَت على قضايا الأمن والاستقرار، ونظّمَت أنشطةً ثقافيةً مثل العروض المسرحية والأمسيات الشعرية، بهدف توفير "الاستقرار الذي لم تكن توفّره المؤسّساتُ الأبوية المُهيمِنة على البلاد"، وكذلك لبناء "تضامنٍ نسائي". كما أطلقَت الجمعيةُ مجلةً بعنوان "عبير" لتدوين أنشطتها وتوفير مساحةٍ للنساء للتعبير عن آرائهنّ وأفكارهن. وشهدَت الجمعية مشاركة النساء من مختلف الطوائف، متحديةً واقع الحرب الأهلية. واعتُبرت محاولةً لتحقيق الاستقرار وتوفير حياةٍ طبيعيةٍ للأطفال في ظروفٍ حالكة.

لم يقتصر دور النساء في خلال الحرب على التحرّك من أجل نيل حقوقهنّ والمساهمة في العمل الإنساني. فوفقًا لإغيرت، انخرطَت نساءٌ أخرياتٌ في صفوف الميليشيات، إما مقاتلاتٍ أو ضمن نظام الدعم المعقّد التابع لتلك الميليشيات. ومع ذلك، كانت قلّةٌ قليلةٌ من المقاتلات تعزو المشاركة في القتال لرغبةٍ لديهنّ بالتمكين أو التحرّر. حتى يومنا هذا، ثمّة عددٌ قليلٌ جدًا من الروايات المباشرة عن النساء اللواتي انخرَطن في الحرب بفاعلية. في عام 2022، أطلقَت "هيئة الأمم المتحدة للمرأة" في لبنان برنامجًا يهدف إلى استعادة التاريخ وبناء السلام على مستوى المجتمع، وينطلق من رؤية النساء في دور الفاعِلات والمؤثّرات.

مع تصاعد الحرب الأهلية، اتّخذ العديد من الأحزاب السياسية، القديم منها والجديد، مواقف ضمن برامجها السياسية تجاه ما اعتبرَته قضايا تتعلّق بالنساء. وشمل ذلك الموقفَ من الزواج المدني، والمساواة في الأجور، والمساواة بين النساء والرجال، وتعليم النساء. ولعلّ الموقف تجاه الزواج المدني كان الأكثر إثارةً للجدل، لكونه يشير إلى موقف كلّ حزبٍ من النظام الطائفي وسلطة المؤسّسات الدينية في لبنان. ومن المنصِف القول إنّ معظم الأحزاب السياسية اتخذَت قرارها بشأن هذه المسألة بناءً على مصالحها السياسية والتحالفات (المتغيّرة في أحيانٍ كثيرة) بدلًا من مراعاة وضع النساء، ومكانتهنّ داخل أسرهنّ، وفي المجال العام.

رغم مشاركتهن في النزاع، استُبعِدَت النساء من عمليات صنع القرار في خلال الحرب كما في مفاوضات السلام التي أعقبَتها. فقد أدّت الحرب الأهلية عمومًا إلى تهميش "مكانة النساء كنساء" عبر تقويض النظام الاجتماعي وما تلاه من "التزامٍ أشدّ بالأُسرة والتقاليد"، وتحويل الانتباه بعيدًا عن حقوق النساء ونضالاتهنّ، إلا بما يتناسب مع النظرة التقليدية إليهنّ كحافظاتٍ للسلام في حالات التظاهر أو الاعتصام.

من ناحيةٍ أخرى، واجهَت المنظّمات غير الحكومية والمجموعات النسائية مسؤولياتٍ وضغوطًا متزايدة، إذ أجبرَت الحربُ النساءَ على دخول سوق العمل، إلى جانب تحمّل مسؤوليّاتهنّ المنزليّة التقليدية، من دون الاعتراف بجهودهنّ غالبًا، ومن دون تغييرٍ يُذكر في البُنى الأبوية. وشمل العملُ الاستجابةَ للاحتياجات الفوريّة للفئات المتضرّرة مثل المشرّدين، والأرامل، وأيتام الحرب، والأشخاص ذوي وذوات الإعاقة. هكذا، استُبدل النضال من أجل حقوق النساء المدنية بتقديم خدمات الرعاية الاجتماعية.

بشكلٍ عام، غيّرَت الحرب الأهلية مسار العديد من مجموعات حقوق النساء، وأثّرَت فيه، لا بل قرّرَت مصيره في حالاتٍ كثيرة. ولم تسلم تلك المجموعات من الانقسامات الطائفية التي ابتُليَت بها البلاد. إذ أنشأت معظم الميليشيات والأحزاب السياسية فروعًا ولجانًا نسائيةً تحت سيطرتها، ما عزّز من جهودها الحربية. وفي الوقت عينه، استولَت القوى السياسية وميليشيات الأمر الواقع على الحركة العمّالية واتّحاد العمال، واستخدمَتهما للحفاظ على الوضع السياسي والطائفي الراهن، وبالتالي خدمة مصالح أمراء الحرب. بسبب ذلك، ومع تصاعد العمليات العسكرية، وتفاقم العنف والخسائر البشرية والأضرار المادية، تحوّل معظم منظّمات حقوق النساء إلى منظّمات نسائيةٍ خيريةٍ شاركَت في أعمال الإغاثة الطارئة، ودعم اللاجئين وضحايا الحرب.

يشير الباحثون والباحثات إلى هذه الحقبة باعتبارها فترةً تولّت فيها الحركةُ النسائية "وظائف رعويّة" تمثّلَت في تقديم المساعدة والرعاية الفورية، إضافةً إلى ضمان البقاء وتأمين سُبُل العيش، والمأوى، والحماية. في خلال تلك المرحلة الطويلة والقاسية، خاضَت مجموعات حقوق النساء والمنظّمات النسائية صراعًا لدمج مُثُلِها العليا في خطاباتها. لكنّ السردية الطائفية ظلّت سائدة، وهمّشَت مفاهيم مثل "حقوق النساء وتمكينهنّ" لصالح "أولوياتٍ وطنيةٍ أكثر أهمية". هكذا، مُنِحَت الصّدارة للهوية الوطنية على حساب حقوق النساء والفتيات، والحقّ في المساواة، وببساطة، حقّ النساء في أن يكون لهنّ حقوق.

إصلاحاتٌ قانونيةٌ طفيفةٌ على الرغم من الحرب الأهلية

القول إنّ الحرب الأهلية لم تشهد أيّ إصلاحاتٍ لتحسين حقوق النساء والفتيات، هو تحريفٌ للواقع. في الحقيقة، تحقّقت بعض المكاسب الصغيرة والمحدّدة، ويعود الفضل في ذلك أساسًا لحفاظ بعض المدافعات عن حقوق النساء على علاقاتٍ جيدةٍ مع السلطات القائمة. إذ كان مهمًّا ألا تشكّل تلك المكاسب الصغيرة، أو "دعسات الأطفال" كما يسمّيها كثُر، أيّ تهديدٍ للوضع القائم، أي النظام السياسي والطائفي المترابط الذي حكم البلاد في الحرب والسلم. هكذا، حصلت النساء اللبنانيات على حرّية السفر من دون إذن الزوج في عام 1974. لكنّ ذلك لم يسرِ على الأمّهات اللواتي رغبن في اصطحاب أطفالهنّ معهنّ، إذ ظلّت السلطة تضع الأطفال حصرًا تحت سلطة الوالد، "ربّ الأسرة".

في وقتٍ لاحق من عام 1987، وبفضل نشاط المحامية إقبال مراد دوغان ومنظّمات حقوق النساء، تمكّنت العاملات المسجّلات في "الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي" من الاستفادة من خدمات الصندوق بشكلٍ متساوٍ مع أقرانهنّ من الرجال. وشمل ذلك المساواة في الاستحقاقات الاجتماعية واستحقاقات نهاية الخدمة. وعلى الرغم من أن هذا يعدّ إنجازًا ملحوظًا، يبقى السؤال المحيّر حول سبب التفاوت في المستحقّات والمزايا بين الرجال والنساء المشتركين/ات بالضمان، إن كانوا يسدّدون ويسدّدن ما يتوجّب عليهم/ن بالتساوي. والتفسير الرئيس المطروح حتى الآن هو أنّ الصندوق يقوم على مبدأ التمييز الجندري، إذ ينظر إلى المرأة كمساهِمةٍ في دخل الأسرة، بدلًا من كونها المعيلة الرئيسة وربّة الأسرة، وهو حال كثيرٍ من العائلات.

قوانين الأحوال الشخصية

حتى اليوم، لا تزال قوانين الأحوال الشخصية في لبنان العائق الرئيس أمام المساواة الجندرية والاعتراف بالحقوق والاستحقاقات العابرة للطّيف الجندري. في ظلّ غياب قانون الأسرة الموحّد، تتحمّل المحاكم الدينية في لبنان المسؤولية الأولى عن تطبيق تشريعات الأحوال الشخصية مع تدخّلٍ ضئيل، إن وُجد، من قبل الدولة.

تتولّى المحاكم الدينية للمذاهب الـ 18 المعترَف بها شؤونَ الزواج، والطلاق، والحضانة، والميراث، وحقوق الملكية. والاعتراف المؤسّسي بوجود 18 مذهبًا دينيًا مختلفًا، يعني في الواقع وجود 18 تعبيرًا مختلفًا عن "المواطَنة" في لبنان.

صحيح أن كلّ تلك المؤسّسات الدينية تتبع بنياتٍ أبويةً لا لبس فيها، إلا أنها تميل في الوقت ذاته إلى اعتبار النساء تابعاتٍ للرجال، وملحقاتٍ بالصّلات الأُسرية الأبوية. إلى جانب ذلك، تنتهك قوانين الأحوال الشخصية الدينية أساسيات حقوق الإنسان للنساء والفتيات، مثل الحقّ بعدم التعرّض للتمييز، وحفظ السلامة البدنية، والصحة، والوكالة، وما إلى ذلك.

للمفارقة، كانت إحدى أولى حملات الدفاع عن حقوق النساء، وأكثرها تقدميّة، تتعلّق بإصلاح قوانين الأحوال الشخصية. تُشير الأدلة إلى أن مجموعات حقوق النساء بدأت في وقتٍ مبكرٍ من عام 1971 نضالها ضد قوانين الأحوال الشخصية الظالمة والقمعية التي لا تزال سارية إلى اليوم. وفي مرحلةٍ لاحقة، حاول "الحزب الديمقراطي اللبناني" تمرير مشروع "قانون موّحد للأحوال الشخصية"، لكن من دون جدوى، إذ لم يصِل مشروع القانون إلى البرلمان حتى. لاحقًا، سيجتمع المدافعات والمدافعون عن حقوق النساء لاقتراح «قانون اختياري للأحوال الشخصية» في محاولةٍ لإيجاد حلٍّ وسطيّ يتيح للراغبين والراغبات الانسحاب من النظام الديني الإلزامي. لكن حتى ذلك الاقتراح المخفّف جوبه بالمقاومة والرفض، في شهادةٍ على حصانة قوانين الأحوال الشخصية الدينية ضدّ أيّ إصلاح، وبقائها غير قابلةٍ للمسّ.

صحيح أنّ أيّ تقدّمٍ فعلي لم يحدث على مستوى إصلاح أو تحدّي ما يُعدّ أعتى مصدرٍ لقمع النساء والفتيات، لكن من اللافت أن العمل من أجل إصلاح تلك القوانين بدأ قبل الحرب واستمر طيلتها. وقد تبدو المكاسب المحدودة التي تحقّقت شاقّة، إلا أن الاستمرار في تحدّي قوانين الأحوال الشخصية الدينية التي لا تزال قائمةً حتى الآن، هو مؤشّرٌ قوي على الاستياء المتزايد من تلك الأنظمة التي عفا عليها الزمن، ويطال تأثيرها نساء وفتيات لبنان جميعًا.

سيادة معاهدات حقوق الإنسان الدولية على القوانين المحلّية

من الإنجازات التي قلّما يُشار إليها في خلال تلك الفترة، جهود محامية حقوق النساء لور مغيزل، التي قدّمَت، مع وفدٍ من "جمعية حقوق الإنسان" التابعة للأمم المتحدة، اقتراحًا لإضافة بندٍ إلى الدستور اللبناني يُلزم لبنان بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان. بدوره، دعا "التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني" إلى الاستخدام المحلّي للاتفاقيات الدولية لدعم المبادرات المطالِبة بحقوق النساء، والتي لا تزال مفيدةً للناشطات حتى اليوم.

صعود حركة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة مع تركيزٍ ضئيلٍ أو معدومٍ على النساء

في حين كانت نشأةُ الحركات التي قادها الأشخاص ذوو الإعاقة سمةً بارزةً من سِمات فترة الحرب الأهلية، لم تولَ النساء ذوات الإعاقة أيّ اهتمامٍ يُذكر، ولا وُضِعَت رؤيةٌ واضحةٌ لوضعهنّ المحدّد، إذ لم تُمنح تجاربهنّ المُعاشة وفرص الحياة خاصّتهنّ أيّ أولوية. في الواقع، وفي خضم الحرب، شهدَت فترة الثمانينات ظهور منظّمات يقودها أشخاصٌ ذوو إعاقة، بدأت في بيروت والمُدن الساحلية الرئيسة، ثم انتقلَت ببطءٍ إلى الأطراف. وحوّلَت تلك المنظّمات تركيزها على نحوٍ جماعيّ من الرعاية المؤسّسية وإعادة التأهيل إلى نهج السياسات القائمة على الحقوق، كما عملَت على ابتكار استراتيجياتٍ جديدة، وارتبطَت بحركات اللاعنف التي نظّمَت معها مسيراتٍ في عامَي 1985 و1987 للمطالبة بوقف القتال وإنهاء الحرب الأهلية. في خلال الحرب، ومع نمو حركة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وحتى يومنا هذا، تواصل النساء ذوات الإعاقة النضال من أجل إيصال أصواتهنّ، وتحقيق الاعتراف بهنّ، وضمان تمثيلهنّ في كلٍّ من حركة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وحركات حقوق النساء، والحركات النسوية.

منظّمات حقوق النساء في لبنان والمساحات العالمية

في عام 1975، نظّمَت الأمم المتحدة "المؤتمر العالمي الأول للمرأة" في مدينة مكسيكو سيتي. كان هذا الحدث استثنائيًا، إذ جمع النسويّات والمدافعات والمدافعين عن حقوق النساء، من الجنوب العالمي وشماله، للتباحث من موقع الندّ للندّ. وكانت النساء اللبنانيات جزءًا من وفدٍ واسعٍ شمل أيضًا نساءً من دولٍ عربيةٍ أخرى. وشاركَت النساء اللبنانيات أيضًا في "المؤتمر العالمي لمنتصَف عقدِ الأمم المتحدة للمرأة" في كوبنهاغن، عاصمة الدنمارك، عام 1980. وكان هذا الحدث العالمي بمثابة اختتامٍ لنصف عقدٍ رسمَه مؤتمرُ المكسيك لتنفيذ خطة عملٍ عالميةٍ سعَت إلى تحقيق المساواة الجندرية. وسُلّط الضوء حينها على أهمية دور النساء في تحقيق السلام، إذ طالبَ المؤتمرُ الأمم المتحدة ووكالاتها الخاصة بالاهتمام باحتياجات النساء اللبنانيات بشكلٍ عام، والنساء في جنوب لبنان بشكلٍ خاص، والبحث عن سُبُلٍ لتلبية هذه المتطلّبات وتوفير المساعدات المالية والمادية والتقنية،من مصادر دوليةٍ متنوعة.

في عام 1985، استضافَت نيروبي المؤتمرَ العالمي الثالث لاستعراض وتقييم إنجازات "عقد الأمم المتحدة للمرأة" تحت شعار "المساواة والتنمية والسلام". وحشد هذا الاجتماعُ 15 ألف ممثلةٍ وممثلٍ عن المنظّمات غير الحكومية ودولٍ مختلفة، ما دفع بالأمم المتحدة لوَصف المناسبة بأنها لحظة "ولادةِ النسوية العالمية". وأُنشئ حينذاك "صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة" لتحمُّل "مسؤولية تعزيز المساواة الجندرية، وتمكين النساء في الأجندات الوطنية والإقليمية والدولية وفي أعمال منظومة الأمم المتحدة". تزامنَت هذه المؤتمرات العالمية الثلاثة المُهّمة مع اندلاع الحرب الأهلية في لبنان، ما جعل من الصعب جدًا العثور على وثائق أرشيفيةٍ عن مشاركة ناشطات حقوق النساء اللبنانيات فيها،أو الوقوع على معلوماتٍ عن طبيعة مشاركتهنّ وتأثيرها. يمكن القول إنّ تأثير تلك المؤتمرات كان محدودًا على مستوى التعبئة من أجل حقوق النساء في لبنان، لاسيّما في ظل الانقسامات العميقة والعلاقات المتوترة بين المؤسّسات والمجتمعات عبر المناطق اللبنانية. وعند العمل على إنجاز هذا الكتاب، لم يكن من الممكن العثور على قائمةٍ واضحةٍ بأسماء النساء المشارِكات أو أيّ كتاباتٍ عن مشاركاتهنّ. ومع استمرار البحث في تاريخ حقوق النساء والحركة النسوية في لبنان وأرشيفها، قد يساعد استكشاف تلك الفترات في إبراز قصصٍ مثيرةٍ للاهتمام.

دور الإعلام في خلال تلك الفترة

شهدَت فترة ما بعد الحرب مساعيَ ثقافيةً قادَتها نساءٌ في مختلف وسائل الإعلام، ومنها المسرح. وكانت من بينهنّ نضال الأشقر، التي اعتُبرَت إحدى أكثر النساء تأثيرًا في تشكيل المشهد الثقافي في لبنان والمنطقة. ويرجع الفضل في ذلك إلى حدٍّ كبيرٍ إلى نموّ المسرح في بيروت، والذي بلغ ذروته مع إنشاء فضاءاتٍ مثل "مسرح المدينة" و"محترف بيروت للمسرح".

تغطية الأخبار والمجلات

تأثّرَت تغطية الصحف بالقيود الاقتصادية، وتحديدًا النقص في السّلع مثل الورق. ومع ذلك، حظيَت المبادرات النسائية المختلفة بتغطيةٍ ملحوظةٍ في مختلف المنصّات الإخبارية، بما فيها تلك التي تديرها النساء، فضلًا عن المنصّات الكبرى. ومع ذلك، كان ملحوظًا تهميش حقوق النساء والصّمت عنها طيلة تلك الفترة، مع تراجع توثيق مساعي تعبئة النساء العاملات، والاعتقاد بأنّ أعضاء النقابات هم من الرجال حصرًا. من جانبها، مهّدَت المجلاتُ النسائية الطريق، وحافظَت على الروابط المتعلّقة بمشاعر النساء العربيّات العابرة للحدود، وتشكيلات الحركة النسائية العربية.

غطّت معظم الصّحُف "مؤتمر المرأة العربية في القاهرة" عام 1944، مثل "فلسطين" و"فلسطين بوست"، والأخيرة صحيفةٌ يوميةٌ ناطقةٌ بالإنكليزية. وكانت التغطية الصحافية للمؤتمر مؤاتيةً إلى حدٍّ كبير. قبل المؤتمر، أضافَت المنظّمات السورية واللبنانية صفة "عربية" إلى أسمائها، إذ سعى المؤتمر إلى إبراز الوحدة العربية، بين النساء على وجه الخصوص، وأكّد دعم القضايا الوطنية الى جانب حقوق النساء، معتبِرًا أن النساء يناضلن انطلاقًا من التزامهنّ بتلك القضايا بدلًا من مجرّد تأييدها. على سبيل المثال، شدّدَت زاهية دوغان على أهمية كتابة تاريخ المرأة العربية، كما طرحَت مندوباتُ أخرياتُ أسئلةً عن وصول النساء إلى المجالات الاجتماعية والاقتصادية. وأصدر المؤتمرُ واحدًا وخمسين قرارًا موجّهًا ليس فقط للحكومات العربية، إنما للجماهير العالمية أيضًا.

ومن الأمثلة البارزة على الكتابات التي غطّت حراك حقوق النساء، أعمال روز عطا الله شحفة، التي كتبَت لمجلّاتٍ مثل "العروس" و"صوت المرأة"، وهي مجلةٌ أسبوعيةٌ تخصّصَت بشؤون النساء، وساهمَت في عددٍ من الكتب، كما قادَت العديد من المنظّمات النسائية في سوريا ولبنان. كذلك أصبحَت إدفيك جريديني شيبوب رئيسة تحرير "صوت المرأة" في عام 1951، وكتبَت للجمهور النسائي بشكلٍ خاص. وشهدَت الستينات إطلاق "دنيا المرأة" على يد نورا نويهض حلواني، وهي مجلةٌ جماهيريةٌ إقليميةٌ ركّزَت على قضايا النساء، وتناولَت مجموعةً من القضايا السياسية والاجتماعية.

من جهتها، كانت أليس قندلفت كزما مدافعةً أخرى عن حقوق النساء، وحظيَ عملها بتغطيةٍ ملحوظةٍ في الصحافة، لاسيّما أنها كانت أول امرأةٍ تعيّنها الحكومة السورية في "لجنة وضع المرأة التابعة للأمم المتحدة". وكان جمهور الصّحُف التي غطّت خطاباتها فضوليًا إلى حدٍّ كبيرٍ بشأن وضع النساء في العالم العربي، لذا غالبًا ما استبعَد عن تركيزه المحتوى العام الذي أنتجَته كزما وتضمّن مزيجًا محوره الاستقلالُ العربي.

التغطية الإعلامية والجهود الثقافية في خلال الحرب الأهلية

شاركَت النساء في أنشطةٍ فنية مهمةٍ في خلال الحرب الأهلية، شملَت الرسم، والنحت، والموسيقى، والشعر، والإنتاج الأدبي الذي برز طيلة تلك المرحلة القاسية وترَك بصمةً فيها. تصِف ميريام كوك "الهامشيّات البيروتيّات" (Beirut Decentrists) بأنّهن حوالي 40 امرأة طرَحن أسئلةً صعبةً عن الهوية، وحقوق النساء، وتجاربهنّ الخاصة، عبر ابتداع الروايات، والشّعر، والقصص القصيرة. وغالبًا ما تضمّنَت تلك القصصُ تجارب النساء في خلال الحرب، في حين فرّ الرجال من البلاد تحت ذرائع مختلفة، ما سلّط الضوء على ثنائية "صمود النساء" مقابل "تردّد الرجال الجبان". من جهتها، تتوسّع تشيزميكوفا في شرح تجربة النساء "الهامشيّات" من خلال الكتابة عن نساء الطبقتَين الوسطى والعليا الآتيات من خلفيّاتٍ لغويةٍ ومذهبيةٍ وفكريةٍ متنوعة، ما يطرح وجهات نظرٍ جديدةٍ عن الحرب، تضيف إلى المشهد عدسةً عاطفية، بعكس الوصف الخارجي الذي نجده في كتابات الرجال.

.

تسلّط تشيزميكوفا الضوء على أنّ "حقيقة وجود هؤلاء النساء على الهامش منحتهنّ امتيازًا معرفيًا يتعلّق بوضع المهمّشات/ين كأشخاصٍ يمتلِكن ويمتلِكون رؤًى بديلةً وأكثر نقدًا، ويرَين ويرَون ببصَرٍ أكثر حدّةً وحرصًا، ما يمكّنهم/ن من ملاحظة ما يغيب عن منظور المَركَز". ركّز هذا المنظور على الفروق الدقيقة فيض الظروف البشرية والواقع اليومي، بفعل اختلاف خصوصيّات المهام المنزلية واللوجستية اليومية.

وبالمثل، فإنّ مفاهيم الاغتراب عن البيئة والمجتمع هي ثيمةٌ متكرّرةٌ في كتابات "الهامشيّات". تلاحظ تشيزميكوفا المشاعر الناتجة عن "السرد الرسمي السائد للحرب، حيث تفرض الدولة ذاكرةً 'بأثرٍ رجعي' على أفراد المجتمع، يحاول محو الذاكرة الحقيقية عبر 'إنشاء نسخةٍ مجرّدةٍ وانعزاليّة' - ذاكرة جديدة حيث 'لا تُعطى أيّ شرعيةٍ للإقرار بالخسارة'". تناولَت هذه الكتاباتُ الديناميّات داخل الأسرة، بالإضافة إلى الجوانب القمعية للسيطرة الأبوية، رابطةً إيّاها ببداية الحرب الأهلية.

"نقلَت الهامشيّاتُ تجاربهنّ مع وعي البقاء، ووصَفن الحرب والمجتمع من خلال عدساتهنّ الخاصة"، فقدّمن منظورًا يوميًا للنزاع، بعكس الروايات التي ركّزت على أحداث المعركة، فأكّدنَ على الارتقاء من السلبية إلى الفعل، متجاوزاتٍ بذلك الحدود المادية والفكرية. يُعتبر كتاب كوك عن "هامشيّات بيروت" من كلاسيكيّات الأدب، لكونه دراسةً نادرةً عن الكاتبات العربيّات الحديثات، طبّقَت فيها كوك النظريات الأدبية النسويّة المعاصرة، وركّزت على وجهات نظر النساء المُهمَلة إلى حدٍّ كبيرٍ بشأن "الأحداث".

تغطية الصّحُف السائدة

تطرّقَت الصّحُف في خلال الحرب الأهلية للنساء المنضويات إلى ميليشيات، كما إلى الجهود التنظيمية النسائية. وتنوّعَت جهود النساء لتشمل مجموعةً من الأنشطة المختلفة، بما في ذلك التغطية الصحافية. كان "نداء المرأة" ملحقًا أسبوعيًا يصدر مع صحيفة "النداء"، ويتناول مجموعةً من القضايا الاجتماعية والسياسية والثقافية الخاصّة بالنساء. ومع ذلك، كان وصول النساء إلى وسائل الإعلام الرئيسة محدودًا في خلال الحرب. تتذكّر بعض المناضلات، من بينهنّ ماري الدبس، أن منظّمتها تمكّنَت من الوصول إلى صحيفةٍ واحدةٍ فقط، وكانت تتناول مواضيع متعلّقةً بالنساء والسلام. ومن الأمثلة الأخرى، تأسيس مجلة "عبير" التي ترأّسَت تحريرها مليكة حمادة، بمبادرةٍ من "جمعية تثقيف المرأة". وغطّت المجلة أنشطة الجمعية المتنوعة مثل العمل الاجتماعي ونشاطات النساء، ووفّرَت منبرًا للنساء للتعبير عن آرائهنّ.

يرتبط انخراط النساء في الجماعات المسلّحة بالاهتمام الإعلامي بهنّ، إذ تشير التقارير إلى أنهنّ يحظَين بحوالي ثمانية أضعاف التغطية الإعلامية التي يحظى بها الرجال، وفق ما يُعرف بـ "عامل سي أن أن" (CNN Factor). ويمكن أن يكون التطرّق لقصص النساء المنخرطات في ميليشياتٍ جزءًا من استراتيجيةٍ لجذب انتباه الجماهير المحلّية والعالمية. كما يساعد ذلك في الترويج لأفكار الميليشيات، مثل القول إنّ "حزب الكتائب" حداثي، ويشجّع النساء على الانضمام إلى القتال، رغم بنيته الهرميّة والمحافِظة. كذلك صُوِّرت النساء الفلسطينيات في السرديّات الفدائية رموزًا للصمود، واحتُفيَ بهنّ في وسائل الإعلام والوثائق الرسمية، على الرغم من انخراطهنّ في البُنى الأبوية.

كانت صحيفة "الرائدة" بمثابة نشرةٍ إخباريةٍ وأرشيفٍ للعديد من الكتابات والشهادات عن تاريخ النساء في النشاط والتنظيم. ونُشرت المجلة في الأصل باللغتَين الإنجليزية والعربية بغرض الوصول إلى جمهورٍ أوسع على المستويَين المحلي والدولي. وكتبَت محرّرة الصحيفة، روز غريب، عن مواضيع كانت تُعتبر محظورةً آنذاك، مثل تنظيم الأسرة ومنع الحمل، ووسّعَت الإطار في افتتاحيتها لتشمل النضال النسوي الذي كان محطّ تجاهلٍ في خلال سنوات الحرب الأهلية. كما بادرَت الصحيفة إلى تقديم تاريخٍ شفويٍّ للنساء.

.

وكانت الصحيفة بمثابة منتدًى للنقاش الفكري بفعل نشرها الشهادات والروايات المناهضة للحرب، والآراء الداعمة لإشراك النساء في عمليات السلام. ووثّقَت المجلةُ حركة السلام في لبنان، وكيف "أصبحَت الهوية الجندرية محلّ نزاعاتٍ وتحوّلاتٍ في إطار الحرب والعنف".

على امتداد الستينات والسبعينات والثمانينات، ركّزَت التغطية المرئية والمكتوبة على أهمية عمل النساء والترويج له، لأسبابٍ شملَت تلبية متطلّبات "الحداثة، والحاجة المالية، والتمكين الاقتصادي في سبيل التحرّر".

كتاباتٌ أدبيةٌ ووسائل إعلام أخرى

شهدَت فترة الحرب الأهلية انتشارًا واسعًا لأنواع متعددةٍ من التعبير الفني والأدبي، ووسائل إيصال وجهات النظر والشهادات، لاسيّما في مجال الكتابة الأدبية والروايات. وكما توضح تشيزميكوفا، ساهمَت كتابات النساء في التعبير عن تعدّدية وجهات النظر والخطابات المصقولة من جهة، كما مثّلَت صدًى للخصوصيّات المناطقية من جهةٍ أخرى. وخدمَت كتاباتُ النساء غرض تفكيك الخطابات السائدة وتقويضها، في محاولةٍ لإحداث تحوّلٍ في الديناميّات المجتمعية وتكريس سرديّاتٍ جديدة.

في الواقع، يُظهر الأدب المستوحى من الحرب الأهلية أن كتابات النساء تتفوّق على كتابات الرجال، وأن "الأدب العربي مدينٌ لهؤلاء النساء اللبنانيات بالقطيعة الجذرية مع التقاليد". "لقد أسّسنَ نموذج الأدب المشتبِك الذي يشكّك في القيم الأبوية للمجتمع اللبناني، وتاليًا العربي، ويدعو إلى تغييرٍ جذري". وعلى حدّ تعبير صحيفة "نيويورك تايمز"، كان لقصيدةٍ نظَمَتها معلمةُ رياض الأطفال

إيمان خليفة، وحظيَت بإشادةٍ دولية، دورٌ في تحريك "خطة بيروت للاحتجاج". "كانت النساء اللبنانيات يخُضن الحرب الأهلية (1975-1992) بأقلامهنّ، على أمل تحقيق السلام بوساطة العقل والفن".

روايات

مهّدَت الروائيات، مثل إيمان حميدان يونس، الطريق لنظرةٍ نسويةٍ إلى الأدوار الجندرية في البلاد. وتتحدّى رواياتٌ مثل "بيروت" لغادة السمان، و"حجر الضحك" لهدى بركات، و"قصة زهرة" لحنان الشيخ، التوقّعات المبنيّة على النوع الاجتماعي والمفاهيم القومية. كانت رواية بركات أوّل روايةٍ عربيةٍ حديثةٍ تحكي عن بطلٍ مثليّ، وتعرض نقدًا للذكورة، وتقوّض بعض المفاهيم المتعلقة بالاستشهاد. وتصِف بعض الأعمال الأخرى الرواية بأنها تشتغل "ضمن مجالٍ أيديولوجي يُعيد تدوير الصّور النمطية والمجازية عن المرأة العربية". وعُرِضَت رواية حنان الشيخ في أول معرضٍ نسوي دولي للكتاب في لندن عام 1986، وحظيَت بإشادةٍ كبيرةٍ من النقاد. في أعمالهنّ الروائية، صوّرَت الكاتبات الأربع عبثية الحرب عبر تصويرهنّ الحياة اليومية، واستخدَمن لغةً مختلفةً في نصوصهنّ، تناولن فيها مسائل العنف، وصدمات الحرب، والعلاقات الجندرية. كما تناولَت كاتباتٌ أخريات، مثل ندى أعور جرار، الأمزجة الخفية للحرب، فتجاوَزن الروايات الذكورية البحتة، والسرديّات المهيمنة، ليناقِشن الحيوات الشخصية، والصراعات الداخلية، وتجارب النساء.

سينما

في الغالب، تجاهلَت السينما اللبنانية السائدة دور النساء في الحرب، وصوّرتهنّ جزءًا من المجال المذكّر، سواء عبر حصرهنّ في دور الضحيّة، أو محوهنّ بالكامل. وعندما سُئل عن الأمر برهان علوية، مخرج فيلم "رسالة من زمن المنفى"، كان ردّه "أنه لا يستطيع تخيّل تجربة النساء".

"لقد تجاهلَت السينما اللبنانية إلى حدٍّ كبيرٍ دور النساء كـ [فاعلات] في الحرب الأهلية، وقدّمتهنّ [ككائناتٍ سلبيةٍ وصامتة]".

من ناحيةٍ أخرى، ركّزَت أفلامٌ مثل "بيروت الغربية" و"شعب متحضر"، على "تجارب النساء اللواتي يحاولن التأقلم مع الحياة العادية في زمن الحرب". وتحدّت تلك الأفلام الخطاباتِ السائدة حينذاك، والتي ألقَت باللوم على الآخر غير محدّد الهوية، كما تجاوزَت تصوير الأمهات في أدوارٍ تقليديةٍ تجعلهنّ مثاليات، أو تحصرهنّ في مفاهيم وقوالب جاهزة. وتؤكد الخطيب أن "أصوات النساء هي التي تجعل الأفلام مكوّنًا مهمًا في عملية خلق خطابٍ وطني تشتدّ الحاجة إليه في لبنان".

ما بعد الحرب الأهلية: أملٌ متلاشٍ، وسرديّاتٌ ناشئة، وتوسّعٌ في الامتداد العالمي (1995-1999)

في عام 1990، جلبَت نهاية الحرب الأهلية في لبنان حقبةً جديدةً من الأمل، انطلقَت معها عملية إعادة الإعمار المتنازَع عليها بشدة. كانت عملية إنهاء الحرب عبر ما يُعرف باتفاقية الطائف مقتصرةً على الرجال، وبقيادة أمراء الحرب أنفسهم. ونتيجةً لذلك، لم يكن تأثير الحرب على النساء والفتيات جزءًا من محادثات بناء السلام، وظلّ الموضوع مطموسًا حتى اليوم. قراءة بعض الروايات الموجودة عن الحرب الأهلية اللبنانية وأهوالها توحي بأنّ هذه الحرب، بعكس جميع الحروب الأخرى، لم تشهد أيّ عنفٍ جنسي مرتبطٍ بالنزاع، أو أيّ نوعٍ من العنف القائم على النوع الاجتماعي. لكن الحقيقة هي أنّ بعض النساء الناجيات من العنف الجنسي انتظَرن مرور أكثر من 35 عامًا على نهاية الحرب ليتحدّثن علنًا للمرّة الأولى عمّا كابَدنه، ما يُثبت الطابع القمعي والـ "تابو" لهذه الصدمة التي لم يُعترف بها ولا عولِجَت بعد.

على هذا النحو، هُمّشَت النساء واستُبعِدن على مستوياتٍ عدةٍ في فترة ما بعد الحرب. وأشار تقريرٌ صادرٌ عن "منظمة الأمم المتحدة للطفولة" (اليونيسف) في عام 1995، إلى أنه رغم الجهود المبذولة لإعادة إعمار لبنان، تستمرّ النساء بمواجهة التمييز على المستويات القانونية، والسياسية، والثقافية، والاقتصادية. بعد الحرب، كثُف العديد من الوكالات المانحة والمنظّمات غير الحكومية الجهود لدعم التمكين الاقتصادي للنساء في لبنان، مع التركيز جزئيًا على مساعي رائدات الأعمال. وبهذا، شهدَت البلاد طفرةً كبيرةً وواضحةً في التمويل الأصغر كجزءٍ من جهود التنمية. لكن لا يزال العديد من المبادرات ينظر إلى النساء على أنهنّ متلقيات للمساعدة بدلًا من كونهنّ صاحبات حقوق، ما يثني النساء عن الإمساك بزمام المبادرة وتشكيل مجموعات ضغطٍ للمطالبة بحقوقهنّ والدفاع عنها بفعالية. بدأَت حركة حقوق النساء والحركة النسوية في اكتساب الزخم في عام 1995، بفضل "المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بكين"، والذي شهد أول مشاركةٍ رسميةٍ للبنان على مستوى الدولة، والثانية على مستوى المنظّمات المدنية غير الحكومية، ما أظهر التزام لبنان بحقوق النساء على نطاقٍ عالمي. وركّز هذا الجيل من الناشطات النسويّات على تحسين الوضع الاقتصادي للنساء، وزيادة مشاركتهنّ السياسية وتمثيلهنّ، وإشراكهنّ في المجال العام. بالإضافة إلى ذلك، برزَت قضية "العنف ضد النساء" موضوعًا

رئيسًا، وقادَت النضال في لبنان "الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضد المرأة" بقيادة الناشطة في مجال حقوق النساء، زويا روحانا. وبفضل مشاركة العديد من مجموعات حقوق النساء والجماعات النسوية في مؤتمر بكين، إلى جانب عوامل أخرى، تغيّرَت السردية نحو تأطيرٍ نسويّ أفضل للحركة، وتبنّت المنظّمات لغةً تقدميةً وشاملةً مثل "حقوق النساء هي حقوق الإنسان"، و"العنف القائم على النوع الاجتماعي"، و"المواطَنة الكاملة"، و"التمييز الإيجابي".

مؤتمر بكين: ظهور منظّماتٍ نسائيةٍ جديدة

كما أشَرنا سابقًا، ألهم مؤتمر بكين (أو مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بالمرأة الذي عُقد في بكين في أيلول/ سبتمبر 1995) منظّمات حقوق النساء للعمل بنشاطٍ على القضايا الحرجة مثل العنف، ومشاركة النساء الفاعلة في الحياة العامة والسياسية. إضافةً إلى ذلك، تواصل المجتمع الدولي بشكلٍ وثيق مع الحكومة اللبنانية لمحاولة إقناعها بالتعاون مع المجموعات النسائية، وبالتالي التأثير إيجابًا في "مستقبل العلاقات الجندرية في البلاد". تأسّست "الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية" (NCLW) في عام 1996 بناءً على لوائحٍ داخليةٍ تنصّ على أن تكون السيّدة الأولى رئيسةً لها، وأن تكون زوجتَا كلٍّ من رئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب نائبتَين للرئيسة. وترى خطّاب أن تلك كانت استراتيجية النّخب لعرقلة أيّ عملٍ للمجتمع المدني قد يقوّض سلطة الزعماء الطائفيّين.

حتى تلك اللحظة، كانت البرجوازية المثقّفة تضطلع بالدور الرئيس في الدفاع عن حقوق النساء. لكن مع ظهور منظّمات نسائيةٍ جديدةٍ ربطَت بين الموجتَين الثالثة والرابعة من الحركة النسوية في لبنان، بدأت المؤسّسات والتحالفات القديمة والاستبدادية تتفكّك.

في عام 2001، اجتمعَت 13 منظمةً نسويةً لتشكّل "شبكة المرأة اللبنانية" بقيادة "التجمّع النسائي الديمقراطي"، من أجل العمل على تعزيز المساواة الجندرية. ظهرَت منظّمات ومجموعاتٌ جديدةٌ مثل "مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي" (CRTD-A)، التي ركّزَت على التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات المحلّية، وعلى قضايا الجندر والمواطَنة، وتنمية مهارات النساء وقدراتهنّ القياديّة، من أجل المساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة الجندرية. وعلى الرغم من كونها الجهات الفاعلة الرئيسة في قضايا النوع الاجتماعي، اختارَت منظّمات نسويةٌ ناشئةٌ عديدةٌ عدم الانضمام إلى "المجلس النسائي اللبناني"، إذ اعتبرَته كيانًا محافظًا وطائفيًا.

الهياكل الجديدة الناشئة ونموذج "المنظّمات غير الحكومية"

في إطار الانتقال إلى عصرٍ جديد، وفي محاولةٍ لتلبية متطلّبات العناية الواجبة والشفافية، شكّل العديد من منظّمات حقوق النساء والمنظّمات النسوية نفسه وفق نموذج المنظّمات غير حكومية (NGOs)، بغرض تلبية الشروط القانونية ومتطلّبات الجهات المانحة. ثمّة مزاعم كثيرة بشأن تأثير "الأنجَزة" على طرُق عمل تلك المجموعات، إذ وُصِف هذا التحوّل إلى النمط الجديد بـ "لعنة المنظّمات غير الحكومية" التي أصابَت حقوق النساء والمنظّمات النسوية. لكنّ التحقّق من صحّة هذا الادّعاء ومدى تأثير تلك الهيكلة على أجندة المنظّمات وأسلوب عملها يحتاج إلى المزيد من الوقت. إضافةً إلى ذلك، يعتقد المختصّون والمختصّات حول العالم أن الاعتماد المستمرّ على تمويل الجهات المانحة، وتحديد خطط العمل لتتوافق مع متطلّباتها، هو إحدى سِمات ما يسمّونه موجة "العَولَمة".

شارك العديد من منظّمات حقوق النساء التقدّمية في فترة ما بعد الحرب في الحركة الناشئة لمناهضة العَولَمة، والتي ضمّت في ذلك الوقت نُسخًا متكرّرةً من حركات العدالة السياسية والاجتماعية، إلى جانب مجموعات المجتمع المدني، والمنظّمات غير الحكومية، والأحزاب السياسية، والشبكات، والتحالفات من 54 دولة ملتزمة بالمساواة والتضامن والتنوّع، والتي كانت تناضل من أجل السلام والعدالة العالميَّين.

اجتمع هؤلاء في بيروت عام 2004 لإظهار الدعم لِمَن يناضلون ويناضِلن من أجل هذه القيَم في المنطقة. ورغم أن العديد من منظّمات حقوق النساء والمنظّمات النسوية كان جزءًا من ذلك التجمّع العالمي في بيروت، فإنّ جدول أعمال المؤتمر الذي كان يُقصد له أن يكون نقطة تحوّلٍ في التعبئة والتضامن العالميَّين، لم يركّز بشكلٍ كبيرٍ على المساواة الجندرية كشرطٍ أساسيّ للتحرّر.

الحملات وتغيير القوانين

تحقّقَت تغييراتٌ قانونيةٌ مهمّة، وإن كانت تمثّل "خطواتٍ صغيرة"، في خلال حقبة ما بعد الحرب مباشرة. تشمل بعض الأمثلة إصلاح القانون التجاري في عام 1994 للسماح للنساء بإدارة الأعمال التجارية واستصدار تأمينٍ على الحياة، من دون الحاجة إلى موافقةٍ صريحةٍ أو ضمنيةٍ من أزواجهنّ. وفي عام 1997، صادق لبنان رسميًا على اتفاقية عام 1979 لإنهاء جميع أشكال التمييز ضد النساء (سيداو)، والتي تهدف إلى ضمان حماية جميع الحقوق الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والمدنية. كما صار لبنان ملزمًا بتنفيذ أهداف مؤتمر بكين ضمن الأُطُر القانونية الوطنية.

وتقول الحاج إنّ التصديق على اتفاقية "سيداو" سمح للمنظّمات النسائية في لبنان بالعمل والتنظيم على نطاقٍ عابرٍ للحدود الوطنية. وفي سبيل تعزيز المساواة بين النساء والرجال العاملين في القطاع العام، أُلغيَت بعض بنود قانون العمل في عام 2000، تحديدًا تلك المتعلّقة بالخدمات المقدّمة للموظّفات وأسرهنّ. إضافةً إلى ذلك، سُمح للنساء بالعمل في نوباتٍ ليلية، وزيدَت مدّة إجازة الأمومة.

من جانبها، وضعَت منظّمات حقوق الأشخاص ذوي وذوات الإعاقة استراتيجياتٍ جديدةً في فترة ما بعد الحرب، مركّزةً على الضغط من أجل إقرار قانون الإعاقة والحفاظ على وضع الحركة "كقوةٍ اجتماعيةٍ رائدةٍ تعمل على تعزيز السلام الاجتماعي، والمصالحة في البلاد، والدفع من أجل الإصلاح". لكنّ الواقع اليوم يُقيّد عمل منظّمات الأشخاص ذوي وذوات الإعاقة، بسبب العقبات السياسية التي تؤثّر في تنفيذ السياسات المؤيّدة لحقوق أولئك الأشخاص من جهة، والخطاب العام لمنظّمات المجتمع المدني الذي يستبعدهم/ن إلى حدٍّ كبيرٍ من جهةٍ أخرى. يُضاف إلى كلّ ذلك، أنّ هواجس النساء ذوات الإعاقة، وأولويّاتهنّ، وأصواتهنّ، تبقى مكتومة.

المساواة في منح الجنسية

في عام 1960، عُدّلت المادة 5 من المرسوم رقم 15 الصادر عام 1925، للسماح للنساء الأجنبيات بالحصول على الجنسية اللبنانية لدى زواجهنّ من رجالٍ لبنانيّين. وتنصّ المادة 4 من المرسوم نفسه على جواز حصول المرأة غير اللبنانية التي أنجبَت أطفالًا من زواجٍ سابق على الجنسية اللبنانية، في حال تزوّجَت من رجل لبناني؛ كما يمكن للأطفال الذين أنجبَتهم من زيجاتٍ سابقةٍ الحصول على الجنسية اللبنانية أيضًا. في المقابل، تُحرم الأمهات اللبنانيات من الحقّ في منح جنسيّتهن لأطفالهنّ وأزواجهنّ إذا تزوَّجن من رجلٍ أجنبي، ما يعكس تجذّر التقاليد الأبوية والقواعد الطائفية التي تؤدّي إلى التمييز ضدّ النساء اللبنانيات. وجرى تأجيل النقاش بشأن الحقّ في منح الجنسية بذريعة هاجس "تجنيس وتوطين" اللاجئين الفلسطينيّين والسوريّين في لبنان.

في عام 1999، قادَت "مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي" (CRTD-A)، حملةً إقليميةً بعنوان «جنسيتي حقٌّ لي ولأُسرتي»، سعيًا إلى إصلاح التشريعات للسماح للنساء من ستّ دولٍ عربية (البحرين، الجزائر، المغرب، لبنان، سوريا، مصر، والأردن) بمنح الجنسية والمواطَنة الكاملة لأطفالهنّ وأزواجهنّ. دعمَت الحركاتُ من جميع أنحاء العالم العربي والدولي الحملةَ التي أثبتَت نجاحها في مصر، والجزائر، والمغرب، وفلسطين، وليبيا، واليمن، وتونس، إذ بدأَت هذه الدول في تغيير قوانينها المتعلّقة بالجنسية. ومع ذلك، لا تزال هذه المسألة محلّ نزاعٍ في لبنان حتى الآن، رغم تحقّق بعض المكاسب الصغيرة والموضعيّة.

النسويات في الألفية الجديدة: خطابٌ جديدٌ واستياءٌ من الأجيال السابقة (2019 - 2000)

استمرّت الاضطرابات السياسية والتقلّبات في لبنان في خلال الألفية الجديدة. وكان لأحداثٍ بارزةٍ مثل تحرير الجنوب عام 2000، وثورة الاستقلال عام 2005، والحرب الإسرائيلية عام 2006، والمناوشات العسكرية الداخلية عام 2008، تأثيرٌ على الوضع الاجتماعي والسياسي في البلاد، حيث اضطلعَت النساء بأشكالٍ متنوعةٍ من جهود التعبئة والتنظيم. وأعقبَت هذه الأحداث التاريخية سلسلةٌ من الاحتجاجات المتتالية في أعوام 2011 و2015 و2019، شاركَت فيها النساءُ على مستويات التظاهر والقيادة والتحشيد السياسي، وكانت مشاركتهنّ بالغة الوضوح والتأثير.

ويعتقد كثُرٌ أنّ مظاهرات آذار/ مارس 2005 كانت نقطة تحوّلٍ في ظهور النساء مواطناتٍ ناشطاتٍ سياسيًا حصَلنَ على مساحةٍ للمشاركة في الاستقطاب السياسي. ولم يكن دورهنّ ثانويًا، بل ساهمنَ في الحركة من حيث التخطيط، وتنظيم المظاهرات الخاصة بهنّ، وإضافة عنصرٍ نسائي إلى المقاومة. في الواقع، يُنظر إلى دور النساء في خلال ثورة 2005 بوصفه حجر أساسٍ في تطوّر معايير النوع الاجتماعي في لبنان، كما في مجرى الأحداث السياسية آنذاك. وشهد عيد الأم في 21 آذار/ مارس 2005 دعوةً من ليلى سعد لجميع الأمهات اللبنانيات للصلاة في تمام الساعة 12:55 مساءً، وهو توقيت اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري. ولقيَت تلك الدعوة صدًى لدى العديد من الجمعيّات النسائية ومنظّمات المجتمع المدني.

برزَت قياداتٌ نسائيةٌ في ثورة 2005، مثل أسمى أندراوس ونورا جنبلاط، على الرغم من ارتباطهنّ بشخصياتٍ أبويةٍ ومحافِظة. كما أدّين دورًا في التأثير على التغطية الإعلامية للاحتجاجات، مثل تنسيق جنبلاط مع صحيفة "النهار" في خلال أيام التظاهرات لإخفاء موادّ احتجاجيةٍ في شاحنةٍ تابعةٍ للصحيفة. وسلّطَت هذه المساعي الضوءَ بشكلٍ ملحوظٍ على زيادة وعي النساء بحقوقهنّ كمواطنات، ومدّ حركة المقاومة بنوعٍ جديدٍ من الوعي، على الرغم من نَعت بعض المشاركات بالنخبوية، والنقد الموجّه لعدد حقائب لويس فويتون وغوتشي التي ظهرَت في أيدي النساء خلال المظاهرات.

إنشاء مجموعاتٍ نسويةٍ جديدة

شهدَت هذه الفترة ظهور مجموعاتٍ وتشكيلاتٍ جديدةٍ ومثيرةٍ للاهتمام. في عام 2004، تأسّسَت جمعية "حلم" لتكون أوّل منظمةٍ في لبنان والمنطقة تهتمّ بحقوق مجتمع الميم عين (المثليّين/ات ومزدوجي/ات الميول الجنسية والعابرين والعابرات). كما ظهرَت جمعية "كفى" لمناهضة العنف والاستغلال وأدّت دورًا رئيسًا في تقديم الخدمات للنساء المعنّفات والناجيات، والضغط على أصحاب القرار بشأن القضايا المتعلّقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي واستغلال النساء والأطفال. وفي عام 2007، انشقّت "ميم" وأصبحَت مجموعةً مستقلّة، مركّزةً في عملها على جميع القضايا التي لا ترتبط بالسياسة المحلّية والدين. وبعد عامٍ واحد، تأسّس "ائتلاف المجتمع المدني" (CSC) مع تزايد الأدلة على جرائم العنف الأسري واستعار الغضب الشّعبي، وهدَف إلى دعم المعنّفات والناجيات والدعوة إلى إقرار قانون حماية النساء من العنف الأسري.

في عام 2009، تأسّسَت المجلّة النسوية "صوت النسوة" لتكون مساحةً مستقلةً للتنظير النسويّ وإنتاج المعرفة. جمعَت المجلّة كاتباتٍ وناشطاتٍ ومبدعاتٍ نسويات، عملن على توثيق تجارب النساء ومعاينة واقعهنّ في العالم العربي. وفي عام 2010، تأسّسَت "المجموعة النسوية" (Feminist Collective) كمنتدًى على الإنترنت لنشر وجهات النظر السياسية. بعد الانفصال عنها، حاولَت مجموعة "نسوية" تمييز نفسها عن الحركات النسوية الأخرى من خلال التأكيد على التمكين الذاتي، وسياسات الهوية، والدعم المتبادَل. ورأَت المجموعة في نفسها "إعادة بناءٍ للتجمّع النسوي". وعلى الرغم من عدم تبنّيها أيّ انتماءٍ سياسي أو فلسفةٍ محدّدة، تعامل أعضاء "نسوية" مع المجال السياسي على نحوٍ تقدّمي، ما أسهم في تعزيز التسييس في وقتٍ لاحق. ومع ذلك، أدّت الخلافات السياسية في نهاية المطاف إلى انحسار هذه التشكيلات بعد فترةٍ من النشاط الكثيف، إلى جانب ظهور خطابٍ جديدٍ ومبتكر.

مناهضة العنصرية

بدأت عاملاتُ المنازل المهاجرات بتنظيم أنفسهنّ في خلال الحرب الأهلية بقيادة ماليني (مالا) كانداراتشيجي، التي وصلت من سريلانكا في فترة التسعينات، ونظّمَت أفراد المجتمع السريلانكي المحيط بمنطقة ضهر الصوّان لتقديم العون المتبادَل. لكنّ الحركات والمنظّمات لم تظهر بشكلها المنظّم حتى العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

في عام 2010، تأسّسَت "حركة مناهضة العنصرية" (ARM) كحركةٍ شعبيةٍ على يد الناشطات، والنسويّات، والعمّال المهاجرين، وعاملات المنازل المهاجرات، بعدما شهد "النادي الرياضي"، وهو منتجعٌ ومسبحٌ على أحد شواطئ بيروت الخاصة، حالةً بارزةً من التمييز العنصري. منذ ذلك الحين، عملَت الحركة على فضح ومكافحة السلوكيّات العنصرية والقوانين التمييزية في لبنان من خلال الضغط وإطلاق المبادرات لزيادة الوعي.

كذلك أسّسَت عاملاتُ المنازل المهاجرات من إثيوبيا تجمّع "إيغنا ليغنا بيسيديت" عام 2017، ويعملن من خلاله على رفع مستوى الوعي، وتنظيم الاحتجاجات، وتعزيز التضامن، فضلًا عن تقديم الدعم القانوني والمأوى للمحتاجات.

كذلك ظهرت مبادراتٌ أخرى تطرّقَت لاختلال توازن القوى بين عاملات المنازل المهاجرات وأرباب العمل، كان من أبرزها معرض "Maidames" الذي ضمّ 20 لوحة للفنّانة المعاصِرة المقيمة في بيروت، شذا شرف الدين، أنجزَتها عام 2018. صوّر هذا المعرض النساءَ كنجماتٍ تلفزيونيّاتٍ ساحراتٍ وشخصياتٍ مشهورة، في محاولةٍ لتحفيز نظرةٍ أكثر إيجابيةٍ لهنّ.

في عام 2015، تأسّسَت نقابة عمّال وعاملات المنازل، على الرغم من مقاومة وزارة العمل اللبنانية لتشكيلها. رفض وزير العمل الاعتراف بالنقابة، وهدّد باستخدام القوة ضدّ العمال والعاملات الذين قدّموا طلبًا للتجمّع، كما رفض منح النقابة ترخيصًا لإضفاء طابعٍ رسمي على وجودها. لا يخضع العمّال والعاملات الأجانب والمهاجرون/ات للحماية القانونية في إطار قانون العمل اللبناني؛ وبالتالي، لا يحقّ لهم/ن تكوين النقابات. لكن برغم كلّ ذلك، طالبَت النقابة بالاعتراف بحقّ العمّال والعاملات في التنظيم، والمصادقة على اتفاقية "منظمة العمل الدولية" رقم 189 بشأن ظروف عمّال وعاملات المنازل، وإلغاء نظام الكفالة الاستغلالي، والتصديق على اتفاقية "منظمة العمل الدولية" رقم 87 بشأن حرّية إنشاء النقابات والحقّ في التنظيم.

الإصلاحات القانونية

جرت عدّة محاولاتٍ لتعديل القوانين بما يكفل تعزيز مشاركة النساء السياسية من خلال فرض الكوتا (2006 و2021)، وإصلاح قوانين الأحوال الشخصية (2011)، وإنفاذ قوانين حماية النساء من العنف (2014، 2016، 2017). ساعد النضال النسوي في إقرار قانون الحماية من العنف الأسري، الغاء مادة ٥٢٢ من قانون العقوبات المتعلقة بجرائم الاغتصاب، وإصدار قانونٍ بشأن التحرّش الجنسي.

الكوتا

أدّت الحرب الأهلية إلى تفاقم ديناميّات تهميش النساء داخل الأحزاب، ما أدّى إلى استبعادهنّ عن السياسة. ووضعَت اللجنة الوطنية المعنية بالقانون الانتخابي قانونًا عام 2006 يقترح تخصيص حصّة 30 بالمئة للنساء في البرلمان، تجمَع بين النظامَين الأغلبي والنسبي، استجابةً لمطالب المنظّمات النسائية. ومع ذلك، لم يُقرّ ذلك الإجراء، ولا تزال الجهود تُبذَل لفرض حصّةٍ للنساء. في عام 2006، كان لتعيين فريال دلول أثرٌ كبيرٌ في ازدياد عدد النساء في صفوف القضاء اللبناني.

قوانين الأحوال الشخصية

في عام 2011، أعادَت منظّمة "كفى" فتح النقاش بشأن قوانين الأحوال الشخصية. وطالبَت في حملتها بسحب اعتراضات لبنان على أحكام "اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة - سيداو"، بما في ذلك المادة 16 التي تتناول قانون الزواج والأسرة، فضلًا عن دمج معايير "سيداو" من أجل تحقيق المساواة الجندرية في ظروف الحياة. وتضمّنَت الحملةُ شعاراتٍ مثل "قوانين الأحوال الشخصية ناشزة"، و"قانون سنة جِدّي ما فيه يكون جَدّي".

في العام نفسه، تظاهر الشباب اللبناني ضد النظام الطائفي لكونه يشكّل عائقًا كبيرًا أمام العدالة الجندرية والمساواة في حقوق المواطَنة غير المقيّدة. وكان للنساء دورٌ حاسمٌ في حملة التعبئة هذه، إذ ساهمنَ بنشاطٍ في الجهود التنظيمية واستخدام أشكالٍ مختلفةٍ من الاحتجاج. على سبيل المثال، نظّمَت مجموعة "نسوية" مناقشاتٍ مفتوحةً عن وضع النساء وحقوقهنّ في خلال تظاهرات الحراك ضد النظام الطائفي، كما قادَت النساء مظاهرةً ضخمةً في 8 آذار/مارس 2011، اليوم العالمي للمرأة.

ونتيجةً للمبادرات المتواصِلة، أطلقَت "شبكة حقوق الأسرة" عام 2011 حملةً بعنوان "الحملة 13/15"، هدفَت إلى تغيير قوانين الحضانة لدى جميع الطوائف. وبالرغم من مجموع الحقوق التي يحميها "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية"، لا تزال المحاكم الدينية تطبّق قوانينها، ولا تزال النساء محرومات من حقهنّ بالمساواة أمام القانون. لكنّ المبادرة نجحَت في رفع سنّ الحضانة لدى الطائفة السنّية من 7 للفتيان و9 للفتيات، إلى 12 سنة لكِلا الجنسَين.

العنف ضد النساء

في عام 2011، أقرّت الحكومة القانون 164 الذي يجرّم الإتجار بالبشر في لبنان. كما أُلغيَت المادة 562 من قانون العقوبات اللبناني التي كانت تخفّف من عقوبة قتل النساء اللبنانيات بذريعة "الشّرف". ومع ذلك، لا تزال الموادّ 193 و252 و253 من ذلك القانون سارية المفعول، وتُستخدم لتخفيف العقوبة في حالات قتل النساء والفتيات.

وأقرّ البرلمان اللبناني القانون 293 لحماية النساء وسائر أفراد الأسرة من العنف الأسري عام 2014، بعد نضالٍ نسوي طويل. ويرى كثُرٌ أنّ القانون غير مكتمل، لكنه يمثّل خطوةً جيدةً إلى الأمام. وأثار ذلك القانون الجدل، وعارضَته السلطات الدينية خوفًا من فقدان أحد مصادر دخلها.

الاغتصاب

في عام 2016، سعَت منظّمات المجتمع المدني إلى تعديل المادة 522 من قانون العقوبات، والتي كانت تسمح للمغتصِب بالزواج من ضحيّته (أو ضحاياه) من أجل تجنّب التعرّض للملاحقة القضائية. وكان من بين تلك المساعي حملة "الفستان الأبيض لا يغطّي الاغتصاب" التي أطلقَتها منظّمة "أبعاد". وانتشرَت في بيروت ومدنٍ لبنانيةٍ أخرى لوحاتٌ إعلانيةٌ تُظهر سيداتٍ يرتدين "فساتين زفافٍ بيضاء ممزّقة وملطّخة بالدماء". وجذبَت الحملة اهتمام وسائل الإعلام المحلّية والأجنبية على حدٍّ سواء، وحظيَت بترحيب القوى الفاعلة في المجتمع المدني في لبنان. وفي 16 آب/أغسطس 2017، بعد الحملة المذكورة، أُلغيَت المادة 522 من قانون العقوبات.

تزويج القاصرات

في عام 2017، قدّمَ كلٌّ من منظّمة "أبعاد" و"التجمّع النسائي الديمقراطي اللبناني" (RDFL) مسوّدة مشروع قانونٍ إلى البرلمان يحظر تزويج القاصرات، ويرفع السّن القانوني للزواج بالتراضي إلى 18 عامًا. إضافةً إلى ذلك، قدّمَت "كفى" خطط عملٍ لإنهاء العنف القائم على النوع الاجتماعي بشكلٍ عام، والتزويج المبكر تحديدًا، من أجل حماية الطفلات. ومنذ عام 2015، تضغط المنظّمة على البرلمان للموافقة على تشريعٍ يرفع سنّ الزواج إلى 18 عامًا، مستخدمةً الأفلام للاحتجاج على هذه الممارسة.

التحرّش الجنسي

في عام 2017، صوّت أعضاء البرلمان بالموافقة على "مشروع قانونٍ لتجريم التحرّش الجنسي والتمييز العنصري" في خلال جلسات البرلمان في كانون الثاني/ يناير، لكنهم سحبوا تصويتهم لاحقًا بعدما عبّر أحد النوّاب عن خشيته من أن تصير "كل رسالة واتساب تسمح بشكوى تحرّش جنسي"، وأعرب نوابٌ آخرون عن مخاوف مماثلة. بعدها، سُمح للحكومة بمهلة عشرة أيامٍ لتحليل القانون وإعادته إلى البرلمان بناءً على طلب وزير شؤون المرأة آنذاك، جان أوغاسبيان. وفي عام 2020، أقرّ البرلمان "قانون مكافحة التحرّش الجنسي 205".

النساء والسلام والأمن

في عام 2019، وافقَت الحكومة اللبنانية على خطة عملٍ وطنيةٍ لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن. وتهدف الاستراتيجية إلى تحسين حماية النساء، وتمثيلهنّ في الأدوار القيادية، فضلًا عن ضمان مشاركتهنّ المنتظمة في المناقشات المتعلّقة بقضايا السلام والأمن.

المظاهرات

إضافةً إلى جهود الإصلاح القانوني، خرج العديد من المظاهرات لزيادة الوعي بحقوق الأشخاص ذوي وذوات الإعاقة في خلال الحرب (2006)، والاحتجاج على العنف ضد النساء (2014)، والاعتراض على أزمة النفايات (2015)، والمطالبة بحقوق العمّال والعاملات (2016)، ومناهضة الفساد الاقتصادي والسياسي (2019-2020). وكما أشَرنا سابقًا، نشطَت الشابات وبرزنَ في تلك الاحتجاجات التي جابَت الشوارع، وكان صوتهنّ وحضورهنّ بالغَي الوضوح والقوّة والتأثير في خلال انتفاضة 17 تشرين الأول/أكتوبر التي لم تدُم طويلًا.

النشاط في خلال حرب لبنان 2006

وفقًا لوهبي ولقيس، شارك المناضلون والمناضلات من أجل حقوق الأشخاص ذوي وذوات الإعاقة، في حملات المناصرة ضد الحرب التي شملَت تنظيم مظاهراتٍ على مستوى البلاد، كما أدّوا دورًا فاعلًا في جهود الإغاثة وإعادة الإعمار في خلال الهجوم الإسرائيلي على لبنان عام 2006. كذلك رفع هؤلاء الناشطين والناشطات مستوى الوعي بقضايا الإعاقة بغية النهوض بخطط عملٍ من أجل حقوق الأشخاص ذوي وذوات الإعاقة، فرفعوا الصّوت بالحديث عن حالات الجرحى الذين أُصيبوا بإعاقاتٍ في الحرب. من جهةٍ أخرى، تناقش وهبي التأثير السلبي لاستراتيجيات التمويل الأجنبي، ونهجه وشروطه المفروضة في تلك الفترة على النضال الحقوقيّ للأشخاص ذوي وذوات الإعاقة، لاسيّما مع استبعادهم/ن عن صنع القرار بشأن حياتهم/ن، وفرض أفكارٍ مصدرها دول الشمال العالمي وما يراها ممارساتٍ صالحة.

كذلك تناقش نابر وزعتري دور الهجوم الإسرائيلي على لبنان عام 2006 في تعطيل النشاط النسوي والكويري، وتغيير الأولويات. آنذاك، كان على الناشطات والمنظّمات وقف جميع أنواع النشاط من أجل تلبية الاحتياجات الأساسية وتوفير المأوى للناس. على سبيل المثال، اضطرّت منظّماتٌ مثل CRTD-A إلى التحوّل من برامجها المعتادة التي تركّز على المساواة الجندرية والعدالة الاجتماعية، إلى عمليات الطوارئ والإغاثة وغير ذلك من أعمالٍ مثل مراقبة مراكز النازحين الذين كانت غالبيّتهم من النساء والأطفال. علاوةً على ذلك، زادَت الحرب من حدّة الانقسامات الطائفية في لبنان، ما عزّز شروط الأبوية والمعيّارية الغيريّة، بما في ذلك مُثُل الثنائية الجندرية والأسرة غيريّة الطابَع. وأدّى ذلك إلى انخراط الناشطات النسويات في تلك الأُطُر التقليدية القائمة على الوحدة ضمن قالب "الأسرة"، إضافةً إلى جعل النزعة الأبوية أكثر بروزًا داخل الحركة السياسية.

العنف ضد النساء

في "اليوم العالمي للمرأة" عام 2014، شاركَ أكثر من 3 آلاف امرأةٍ في لبنان في مسيرةٍ لمناهضة العنف ضد النساء. وفقًا لسلامة، كان واضحًا التنوّع بين الناشطات المشاركات في المسيرة مقارنةً بالسنوات السابقة، وبرز ذلك وسط غياب الأحزاب السياسية الرئيسة والوجوه المعروفة في المجتمع.

أزمة النفايات

في عام 2015، قاد نشطاءٌ احتجاجاتٍ ضد فساد الحكومة وسوء إدارة عملية جمع النفايات، بعدما ملأت القمامة الشوارع والأحياء في البلاد. عُرفت الحركة باسم "طلعت ريحتكم"، بناءً على اسم المجموعة التي بادرَت إلى الاحتجاج.

وفقًا لقائد بيه ونابر، عزّزَت تلك الاحتجاجات أنواعًا جديدةً من النقاشات، لاسيّما بشأن تغيير النظام وتحقيق التضامن بين المناطق. وحشدَت الناشطات النسويات على الأرض ضمن تحالفاتٍ يساريةٍ و/أو نسوية، ومناهضةٍ للطائفية والعنصرية. بلغَت مشاركة النساء في الحراك والتحرّكات الرامية إلى تعبئة الناس للمطالبة بمعالجة أزمة النفايات في بيروت ذروتها، وتجلّى ذلك في تشكيل "البلوك النسوي". أسّسَت هذا التحالف مجموعة ناشطاتٍ نسويات من "صوت النسوة" بعد أن لاحظن غياب المطالب النسوية عن خطابات التعبئة السياسية، وبروز توجّهاتٍ أبوية. رفع "البلوك النسوي" شعار "النظام الأبوي قاتل"، في تعبيرٍ واضحٍ عن منظورٍ نسوي تقاطعي يتجاوز تصنيفات الجندر، والعرق، والطبقة. ومع ذلك، بعد انحسار الحراك، واجه أعضاء "البلوك" صعوبةً في مواصلة العمل نتيجة مشاعر الإحباط والإرهاق واليأس.

حقوق العمال

في يوم عيد العمّال عام 2016، نظّمَت عاملات المنازل مسيرة، بالتعاون مع منظّمات المجتمع المدني، دعمًا لاتفاقية "منظمة العمل الدولية" رقم 189 بشأن توفير ظروف عملٍ عادلةٍ للعاملات، وإنهاء العنف ضدهنّ في مراكز الشرطة. وعلى مدى السنوات السبع الماضية، صارَت هذه المسيرة تقليدًا ثابتًا في يوم عيد العمّال في لبنان. ولا تزال المسيرة تُستغلّ للمطالبة بتعزيز حقوق الموظّفين والعمّال، لاسيّما عاملات المنازل اللواتي غالبًا ما تستهدفهنّ القوانين التمييزية، والأعراف المجتمعية العنصرية والأبوية.

النضال في المجال الرقمي

يتميّز نضال هذا الجيل باستخدام الإنترنت، ولاسيّما وسائل التواصل الاجتماعي، منصّةً للتواصل مع النسويّات الأخريات في جميع أنحاء العالم. ويسمح هذا للمناضلات النسويات وحركات حقوق النساء بالتعبئة والحشد في المجال الافتراضي. فقد استحوذَت النسوياتُ المعاصراتُ على منصّات التواصل الاجتماعي والإنترنت، ما أتاح لهنّ بناء صلاتٍ مع رفيقاتهنّ في جميع أنحاء العالم. وبرز دور المناصرة في العالم الافتراضي وعلى أرض الواقع، من خلال تحقيق تغييرٍ فعليّ في قضايا مثل الزواج المدني، والعنف ضد النساء.

نضال مجتمعات الميم عين

وفقًا لناشطةٍ نسويةٍ كويريةٍ في محادثةٍ مع سناء ح.، كان لغُرف الدردشة على الإنترنت دورٌ مهمٌّ في تسهيل انطلاقة الحركة الكويرية في لبنان من خلال قنوات الدردشة عبر الإنترنت، مثل منتديَي Gay Lebanon وLesbanon، والقوائم البريدية الأخرى. وسمحَت تلك المساحات لأفراد مجتمع الميم عين بالانتقال إلى المجال العام، إذ بدأ الناسُ بالخروج معًا في الحياة الواقعية. ودفع هذا الزخمُ الأشخاص المُهمّشين والمهمّشات إلى التحدّث أكثر عن مسائل الجندر والجنسانية. في الواقع، ساعدَت منصّات الإنترنت في تأمين الاتصال الأوّل بين مختلف الناشطين والناشطات من مجتمع الميم عين في لبنان.

التحرّش الجنسي

أطلقَت مجموعةٌ من الناشطات النسويات الشابات في لبنان حملة "مغامرات سلوى"، التي اتخذَت من شخصية سلوى الكرتونية رمزًا لها. تستخدم سلوى حقيبتها الحمراء لمواجهة التحرّش الجنسي في مختلف الأماكن. تجاوزَت الحملة مجرّد رفع مستوى الوعي من خلال مقاطع الفيديو التوعوية، لتشمل أيضًا مجموعات نقاش، وأبحاث، واحتجاجات، وأنشطة ميدانية، وخطًا ساخنًا للمساعدة في حالات التحرّش الجنسي، ومشروع قانون مُقترح
.
استُلهمت أفلام سلوى القصيرة من حواراتٍ خاضَتها مجموعات نقاشٍ نسائيةٍ غير مختلطةٍ نظّمَتها المجموعة في أماكن ذات توجّهاتٍ نسوية، وكذلك في الجامعات والمدارس الثانوية.
وأتاحت هذه المساحات للشابات فرصة مناقشة التحرّش الجنسي، ومشاركة قصصهنّ الشخصية، وكسر المحرّمات والبدء في الحديث عنها.

وانطلقَت في تلك الفترة أيضًا مبادرةٌ بعنوان "قاومي التحرش"، وهي خريطةٌ تفاعليةٌ تتيح تحديد مواقع حدوث حالات تحرّشٍ جنسي، وكانت مستوحاةً من خريطة "Harassmap" المصرية. لكنّ المبادرة لم تحظَ بشعبيّةٍ كبيرةٍ نظرًا لعدم انتشار الإنترنت على الهواتف المحمولة في لبنان آنذاك، كما كان الحال في مصر. وفي عام 2016، أطلقَت مجموعةٌ أخرى خريطةً جديدةً باسم "متعقّب التحرّش" (Harasstracker).

حملة "كفى" لـ "مكافحة الدعارة"

أطلقَت منظّمة "كفى" في أيلول/ سبتمبر 2014 حملة "مكافحة الدعارة" تحت شعار "الهوى ما بينشرى". تعتبر "كفى" الدعارة شكلًا من أشكال الاستغلال الجنسي الذي تُرغَم عليه النساء في لبنان والعالم. وطالبَت الحملة بضرورة الكشف عن السلوكيّات المسيئة والعنيفة التي تتعرّض لها النساء أثناء ممارسة الدعارة، وكذلك عن جرائم الإتجار بالبشر.

واعترض الكثير من الناشطات والناشطين في المجتمع المدني على استراتيجية "كفى"، باعتبار أنّ الدعارة، أو العمل الجنسي، لا ينبغي أن يُعامل كجريمة، بل يجب تقنينه وتنظيمه مثلما يحدث في دولٍ أخرى عديدة.

17 تشرين/ أكتوبر 2019 وتداعياتها: السّخط السياسي والاجتماعي والاقتصادي (2019 إلى الوقت الحاضر)

في أواخر عام 2019 ومطلع عام 2020، قادَت النساءُ وأفرادُ مجتمع الميم عين مظاهرات 17 تشرين ضد الفساد السياسي والاقتصادي في لبنان. زيّنَت رسوماتُ الغرافيتي التي تُدين رهاب المثلية جدرانَ مدينة بيروت. وتركّزَت شعارات ومطالب المتظاهرين والمتظاهرات على قضايا نسويةٍ مثل تمرير قانونٍ موحّدٍ للأحوال الشخصية، وإنهاء العنف ضد النساء بجميع أشكاله، وإلغاء نظام الكفالة، وإدماج النساء بتنوّعهنّ، وكذلك الأشخاص ذوي وذوات الإعاقة. وأكّدَت الناشطة البارزة، رشا يونس، أن هذه الحركة خلقَت وعيًا جمعيًا جديدًا يجمع بين مختلف الفئات والهويات، ما يشير إلى الابتعاد عن سياسات الهوية التقليدية. ورغم انتماء العديد من المتظاهرين والمتظاهرات إلى منظّماتٍ وجمعيّات، إلا أنّهم/ن شاركوا في الحراك بصفتهم/ن أفرادًا ونشطاء مستقلّين ومستقلّات.

استجابة نشطاء مجتمع الميم عين للأزمة

استجاب نشطاء وقادة مجتمع الميم عين للأزمة الاقتصادية في لبنان من خلال تقديم الدعم المتنوّع للمشرّدين/ات والمهمّشين/ات في ظلّ غيابٍ تامٍ للحكومة اللبنانية. وأسّسَت مجموعةٌ من النشطاء "صندوق الإغاثة الكويري" لتقديم الدعم المباشر لأكثر الفئات تهميشًا: مجتمع الميم عين، العاملات والعمّال المهاجرين، وكبار السّن. وشملَت الخدمات المقدّمة وجباتٍ ساخنة، وصناديق طعام، وأدوية، ومنتجات النظافة الشخصية، ومنتجات الدورة الشهرية، ومساعداتٍ نقديةٍ مباشرةٍ للحالات الطبية، وإعادة البناء، وتسديد إيجار السكن.

وفقًا لخوري وطرابلسي، تأسّس ائتلاف "يلّا كير" (Yalla Care) إثر دعوةٍ للتنسيق الطارئ بين الفئات المهمّشة والمضطهدة، وضمّ ثماني منظّماتٍ من بينها Haven for Artists، و"مركز مرسى للصحة الجنسية"، وصندوق Queer Relief، وLebMash، و"المؤسّسة العربية للحريات والمساواة"، و"سكون"، وSIDC، و"موزاييك". جمعَت هذه المنظّمات التبرعاتِ عبر حملةٍ على منصّة GoFund-Me في أيار/ مايو 2020، واستخدمَتها لتلبية احتياجات أفراد مجتمع الميم عين في خلال جائحة كوفيد-19.

جهود الإغاثة بعد تفجير بيروت

بعد تفجير مرفأ بيروت في 4 آب/أغسطس 2020، تعاون كلٌّ من "مركز مرسى للصحة الجنسية"، وHaven for Artists، وصندوق Queer Relief في تنسيق جهود الإغاثة، فقدّموا المساعدات المالية، وساهموا في الترميم، وإعادة بناء المساكن، وتسديد بدلات الإيجار، ونقل الناس إلى مساكن جديدة، وتأمين الغذاء، وتغطية التدخّل الطبي والعمليات الجراحية، وجَمع التبرعات. على سبيل المثال، قامت منظّمة Haven for Artists - وهي منظّمةٌ ثقافيةٌ نسويةٌ في بيروت تجمع بين الفنّ والنضال – بتحويل مقرّها إلى ملجأ للأفراد المتضرّرين الذين فقدوا منازلهم بعد تفجير المرفأ. ورغم حاجة أفرادها إلى التعامل بدورهم مع الأزمة والصدمة، استجابَت المنظّمة فورًا للاحتياجات الطارئة لمجتمعها المحيط.

التغطية الإعلامية

حظيَت أدوار النساء والمنظّمات النسوية والكويرية في حركة الاحتجاج بتغطيةٍ إعلاميةٍ متزايدة، لكنها غالبًا ما اقتصرَت على المنصّات البديلة مثل "بيروت اليوم"، و"ميغافون"، و"المدن"، في حين بقيَت وسائل الإعلام الرئيسة محكومةً بالمواضيع الطائفية والتقليدية. وأبرزَت المقالاتُ المنشورة التنظيماتِ النسوية ودورها في خلق بيئةٍ أكثر أمانًا، فأضاءَت على عملها لاستعادة الأماكن العامة، وأكّدَت على دور النساء في القيادة داخل حركة الاحتجاج.

وركّزَت النسويات على دمج المطالب النسوية والمساواة الجندرية في المطالب الاجتماعية والسياسية الأوسع للحركة، كما ركّزنَ على القضايا الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية. وعنى حضور النساء في الخطوط الأمامية أنّهنّ تصدّين لعنف قوى الأمن وأنصار الميليشيات في خلال المظاهرات. وفي مقالٍ على موقع "سي أن أن"، تذكر دوكيو أن النساء كنّ من "الحاشِدات الرئيسات" في الانتفاضة، مشيرةً إلى دورهنّ في "قيادة المسيرات، وتنظيم

الاعتصامات، وترداد الهتافات، وخوض النقاشات السياسية، ونصب الخيام، وغير ذلك".

وتطرّقَت التغطيات الإخبارية إلى أنّ حضور النساء في الصفوف الأمامية في الانتفاضة اللبنانية ألهمَ النسويات العربيّات لاتخاذ موقفٍ في الجدال المستمرّ بين السخرية الذكورية والرّدود النسوية.

بالإضافة إلى ذلك، أبرزَت المقالات الصحافية، مثل مقال حمزة في "المدن"، كيف تمكّنَت النساءُ من كسر الصّوَر النمطية عن "المرأة اللبنانية" من امرأةٍ لا تهتمّ سوى بالموضة، إلى مقاتلةٍ شرسةٍ تدافع عن حقوقها. كما يسلّط المقال الضوء على تحدّي الناشطات النسويات، مثل علياء عواضة، لمقولاتٍ شاعَت في الانتفاضة، مثل "الثورة أنثى"، لصالح القول إنّ "الثورة في لبنان نسوية"، إذ تتطرّق النسوية كحركةٍ سياسيةٍ إلى مجموعةٍ واسعةٍ من القضايا الاجتماعية والاقتصادية. وفي لبنان، شملَت مطالب التغيير التي طرحَتها الحركاتُ النسوية المساواةَ الجندرية كجزءٍ من المطالب العامة للانتفاضة. كما اكتسبَت زخمًا المطالبُ المتعلّقة بإصلاح قوانين الأحوال الشخصية وحظر تزويج الأطفال. وبرزَت أيضًا المسيرةُ النسوية التي نُظّمَت في 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، والدور الذي أدّته جمعيّات حقوق النساء والمنظّمات النسوية في مقالاتٍ كتلك المنشورة في CIVICUS Monitor. وعرَضَ مقالٌ نُشر في Peace Insight (2020) مجموعةً من "القصص القصيرة والملاحظات والتجارب" التي جمعَتها وحرّرَتها الكاتبةُ وخبيرة بناء السلام في لبنان، سوسن أبو ظهر.

أما التغطيات الأخرى، فتركّزَت على طرح تحليلٍ تاريخي وديناميّ للاحتجاجات من وجهة نظر الحركات الكويرية، مثل مدوّنة سحر مندور لـ "منظمة العفو الدولية" بعنوان "خمس عشرة سنة من العمل المطلبي لمجتمع الميم وقصة الوجود وقمعه في لبنان"، وتحليل سيندي سلامة في مجلة "كحل"، حيث تقول إنّ "من الأساسي النظر في الإمكانات التي ولّدَتها ثورة 17 تشرين للحركات الكويرية لبناء سُبُل تضامنٍ جديدة".

كذلك تطرّق علي حرب لهتافٍ أطلقَه المتظاهرون ضد رهاب المثلية في مقالٍ له في مجلّة "تايم" بعنوان "هذه الثورة ارتقَت بالمعايير: كيف خلقَت احتجاجاتُ لبنان مساحةً مفاجئةً لحقوق الميم عين".

من جانبها، رأَت منظّمة "هيومن رايتس ووتش" في تغطيتها حركات الاحتجاج اللبنانية أن "مجتمع الميم عين في لبنان يستعيد قوّته". وفي مقالٍ نشرَته عام 2020، كتبَت المنظّمة أنّ "مجتمع الميم عين وحقوقه في لبنان جزءٌ لا يتجزّأ من الاحتجاجات الوطنية التي انطلقَت في 17 تشرين الأول 2019".

أخيرًا، وثّق تقريرٌ صادرٌ عن "هيئة الأمم المتحدة للمرأة" في عام 2021 التمييزَ الجندري ضد المتظاهرات، والتحرّش الجنسي والاعتداء الذي طال برلمانيّات، ومسؤولات حكوميّات، وصحافيّات. على سبيل المثال، جرى تداول معلوماتٍ شخصيةٍ تخصّ بعض الصحافيّات على وسائل التواصل الاجتماعي، وشُنّت حملةٌ على الإنترنت لمضايقة إحداهنّ. وذكر التقرير أن الوضع الأمني للصحافيّات اللواتي يغطّين الاحتجاجات كان في طور التدهور. وفي التقرير أيضًا، "وصفَت الصحافيّات مواجهتهنّ أشكالًا مختلفةً من العنف مقارنةً بنظرائهنّ من الرجال، إذ كان العنف تجاههنّ أكثر كثافةً وقائمًا على النوع الاجتماعي" (ص. 9). وتسلّط الدراسة الضوء على "استهداف الصحافيّات اللواتي يغطّين الاحتجاجات بشكلٍ غير متكافئٍ وأكثر شدّة، وتعرّضهنّ لمزيدٍ من العنف الجسدي والرقمي، مقارنةً بزملائهنّ من الرجال" (ص. 4).

ما العمل الآن؟

"منصّة المجتمع المدني النسوي اللبنانية"

تضمّ "منصّة المجتمع المدني النسوي اللبنانية" 52 مشارِكة نسويّة من منظّمات المجتمع المدني والناشطات المستقلّات،جمعتهنّ "هيئة الأمم المتحدة للمرأة" بعد تفجير 4 آب/ أغسطس. صاغت المنصّة ميثاقًا شاملًا للمطالب يمنح الأولوية لقضايا النساء في إطار استراتيجية الاستجابة للكارثة. ومنذ ذلك الحين، قامت المنصّة بمبادراتٍ عدّةٍ للمناصرة، مثل المساعدة في صياغة الخطط القطاعية ضمن إطار الإصلاح والإنعاش وإعادة الإعمار في لبنان (3RF). كما انخرطَت في حواراتٍ مع ممثّلي الجهات المانحة في لبنان، وقادةٍ من الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي، لإيصال أولويّات المنصّة ومطالبها التي تركّز على النوع الاجتماعي.

مناهضة الحقوق، وردود الفعل العكسية، وحركة الميم عين

اكتسبَت ردود الفعل العكسية ضدّ مجتمع الميم عين ومنظّماته زخمًا بعد انتفاضة 17 تشرين. الأشخاص الكوير، ممّن أدّوا وأدّين دورًا مهمًا في توسيع السرديّة، وإثراء مطالب الانتفاضة، وطرح إطارٍ شاملٍ وتقاطعي تشتدّ الحاجة إليه، باتوا عرضةً للمطاردة بطُرُقٍ متعددة. وشمل ذلك التهديدات العلنية من قبل الميليشيات المسلّحة، بالإضافة إلى الترهيب والعنف الجسدي.

من ناحيةٍ أخرى، يشير كثيرٌ من الكتابات المبنيّة على مقابلاتٍ ولقاءاتٍ موثوقةٍ مع نشطاء كوير إلى وجود انقساماتٍ داخل الحركة، وهي سِمةٌ مشتركةٌ بين جميع الحركات الاجتماعية والطامحة إلى تحقيق العدالة. في مقابلةٍ أجرَتها سناء ح. مع خمس مناضلاتٍ نسويّاتٍ كويريّات، أشَرنَ إلى أنّ "ميم" نشأت بشكلٍ عضوي لتقديم الدعم والخدمات المتبادَلة، كما لتطوير الخطاب السياسي والنضال والتوعية. لكنهنّ ناقشن أيضًا تشرذم الحركة السياسية الكويرية بسبب افتقارها إلى التقاطعية والهدف المشترك، أو عدم الاتفاق على تنفيذه، في أوساط مجتمع الميم عين في لبنان.

وتناولَت إحدى الناشطات بشكلٍ خاصٍ غياب التنظيم السياسي داخل "ميم" و"نسوية"، وانتقدَت الربط بين تلاشي هاتَين المجموعتَين ونهاية الحركة السياسية في لبنان، كما لو كانت الحركة برمّتها تدور حول هذه المجموعات فقط، ولم يسبقهما أيّ خطابٍ سياسي. علاوةً على ذلك، أشارَت ناشطةٌ أخرى إلى أنّ العضوات اختلَفن في طريقة عمل كلٍّ منهنّ. بناءً عليه، نقول إنّ المراجعة التاريخية لكيفيّة تكوين الحركة الكويريّة، ونموّها، ونضوجها، والتوترات الكامنة فيها، هي مسألةٌ تستحقّ التفكير النسوي العميق، والداعم، والآمن، والصريح، وهو ما لا يتّسع له نطاق هذا الكتاب. مع ذلك، لا بدّ من إيلاء المسألة الاهتمامَ الذي تستحقّ، بما يعزّز أصوات الناشطات ويُعليها.

مشاركة النساء السياسية

منذ نيل النساء حقّ الاقتراع في لبنان، لم نشهد إلا تقدمًا ضئيلًا للغاية في ما يتعلّق بالمشاركة السياسية للنساء. وبحسب هندرسون وآخرين، حدّدَت ممثّلات الأحزاب السياسية في لبنان العوائقَ التالية التي تُعرقل مشاركة النساء في السياسة: (1) التقاليد والأعراف الثقافية والأبوية، (2) القوانين وحقوق النساء، (3) تحدّيات الانتقال بين المجالَين الخاص والعام، (4) الخوف، (5) انعدام الثقة، (6) الامتثال لقرارات الرجال، (7) عدم المساواة الجندرية في الشؤون المالية، (8) نقص البرامج التدريبية، و(9) صعوبة الوصول إلى الشبكات السياسية. واستنادًا إلى الدراسات الحديثة التي أجراها كلٌّ من "معهد أصفري للمجتمع المدني والمواطَنة" و"كاستون"، يبدو أننا لم نشهد أيّ تحسنٍ ملحوظٍ لجهة تذليل التحدّيات والعوائق التي تحول دون تعزيز المشاركة السياسية للنساء منذ عام 2015.

تُظهر بعض الدراسات أنه ربما يكون من الأسهل للنساء المشاركة في الانتخابات البلدية مقارنةً بالانتخابات البرلمانية. على سبيل المثال، وجدَت قاسم أن عدد النساء المرشّحات للانتخابات البلدية زاد مقارنةً بالانتخابات البرلمانية، وربما يعود

ذلك للأسباب التالية: (1) إجراء الانتخابات البلدية كلّ ستّ سنواتٍ مقابل كلّ أربع سنواتٍ للانتخابات البرلمانية، و(2) كون القوانين الناظمة للانتخابات البلدية غير طائفية. وفي حين أنّ الكوتا النسائية لا تحلّ بالضرورة التحدّياتِ التي تواجه النساء في المجال السياسي، تحاول الناشطات في مجال حقوق النساء والمناضلات النسويات وضع مبدأ الكوتا على طاولة النقاش منذ عام 2006، لكن من دون جدوى. ويرجع ذلك إلى أسباب مختلفة، بما في ذلك التصوّرات النمطيّة السائدة عن القدرات القيادية للنساء، وفكرة أن الكوتا غير ديموقراطية، وافتراض أنّ منح النساء سلطةً سياسيةً قد يسمح لهنّ بتغيير القوانين، مثل قوانين الأحوال الشخصية، ما من شأنه أن يهدّد سلطة الكيانات الدينية والقادة الطائفيّين في لبنان.

ويرى رويهب أنّ قرارات زعماء السياسة ومصالحهم تؤدّي دورًا كبيرًا في عدم حصول النساء على التمكين المناسب للمشاركة السياسية الفعّالة، إذ يمتلكون تأثيرًا كبيرًا على نجاح النساء في المجال السياسي أو فشلهنّ فيه. وفي معظم الحالات، تصِل النساء إلى المراكز السياسية إن كنّ منتمياتٍ إلى عائلاتٍ سياسيةٍ تقليدية، أو تربطهنّ قرابةٌ ما برجال سياسةٍ حاليّين أو سابقين. وتمكّن العديد من البرلمانيّات من الوصول إلى مناصبهنّ لأنهنّ كنّ أرامل، أو زوجات، أو بنات، أو أخوات لسياسيّين رجال. مثلًا، أصبحَت نايلة معوّض نائبةً بعد اغتيال زوجها الرئيس رينيه معوض؛ وفازَت ستريدا جعجع بمقعدٍ نيابيّ عندما كان زوجها، رئيس حزب القوات اللبنانية، سمير جعجع، في السجن؛ واكتسبَت بهية الحريري مكانتها السياسية من خلال نفوذ شقيقها، رئيس الوزراء الراحل رفيق الحريري. ويتوافق هذا الواقع مع دراسةٍ لاسطفان، تستكشف فيها دورَ القرابة في عمل النساء. وبحسب الكاتبة، فإنّ ناشطات حقوق النساء في لبنان يستخدمن شبكات الأسرة الممتدّة، أي "المحسوبية"، لإثبات مصداقيّتهنّ في المجتمع بواسطة اسم العائلة، إضافةً إلى المنصب أو النفوذ الذي يمتلكنه.

الآليات النسائية الوطنية ونقد عمل "الهيئة الوطنية للمرأة اللبنانية"

انتقدَت ناشطاتُ المجتمع المدني عمل "الهيئة الوطنية للمرأة اللبنانية" (NCLW)، وقلنَ إنّ جلّ ما تفعله هو رفع "تقارير منمّقة إلى الأمم المتحدة بشأن التطوّرات التي تحقّقَت منذ بكين". تقول الحاج إنّ النساء يتعرّضن للإقصاء عن عمليّات صنع القرار في الهيئة ذات الهيكلية المُجندَرة، إذ تتعامل الهيئة مع الضغط الدولي بشأن حقوق النساء من منظورٍ نخبوي. وتضيف الحاج أن الهيئة لم تصبح مجرّد كبش فداءٍ لعدم استجابة الحكومة اللبنانية فحسب، بل إنّها تعمل أيضًا على تفتيت منظّمات الدفاع عن حقوق النساء وتقويضها. وأشارَت بعض الناشطات إلى اتّسام الهيئة بمواصفات "نسوية الدولة"، ومنها الافتقار إلى الشفافية والمساءلة، والتنافس على التمويل من مختلف الجهات المانحة، والاختيار الانتقائي للقضايا التي تجب معالجتها، والحرص على التمثيل في المحافل الدولية، مقابل تهميش منظّمات المجتمع المدني من حيث الحضور، والتمثيل، والصّوت.

القيود

هذا الكتاب مساهمةٌ في استعادة الكتابة عن حقوق النساء والحركات النسوية في لبنان، وتوثيقها، ومَوضَعَتها محلّيًا. وتضمّن العملُ عليه مسحًا شاملًا للأدبيّات المتوفّرة، ومراجعة الطُرُق التي تناولَت فيها وسائلُ الإعلام المختلفة مسائل حقوق النساء والنضال النسوي.

هذه المخطوطة غير كاملة، كما أنّها لا تشكّل موسوعةً شاملة. إنها ببساطةٍ مسعًى لسرد قصّة هذه الحركات وكيفيّة ارتباطها بالتغيّرات، والاضطرابات، والتحوّلات الكبرى في لبنان. في أثناء مسح الأدبيات، لاحظنا انعدامًا كبيرًا في التوازن الجندريّ والجغرافيّ في الكتابات المتوفّرة عن النساء في لبنان. ويجد ذلك صداه أيضًا في دولٍ أخرى في المنطقة. ويبدو واضحًا أن الدّور الذي أدّته النساء في تسمية النضالات وصياغتها، يظلّ غير مُعترفٍ به في السّرد السائد لسِيَر النضالات العمّالية، والاجتماعية، والقومية، وتواريخها. ولا يُعدّ هذا الأمر مفاجئًا، نظرًا لأنّ السّرد المحلّي المتاح هو نتاج الطبقة النخبوية الذكورية بشكلٍ رئيس.

تشير عيسى إلى أنّ تعبئة الفئات المُستضعفة الأخرى، بمَن فيها عاملات المنازل المهاجِرات في لبنان في خلال التسعينات، لم تبلغ مداها بعد. ربّما يكون ظهور وسائل التواصل الاجتماعي والشبكات الافتراضيّة قد سهّل على الجيل الصّاعد من المناضلات النسويات توثيق حركتهنّ، وامتلاك سرديّاتهنّ الخاصة وصوغِها. لكن مع ذلك، لا يزال سرد قصص النضال النسويّ في لبنان عملًا قيد الإنجاز؛ وسوف يبقى أيّ عملٍ غير مكتملٍ حتى يتمكّن جميعنا من نسج قصصنا عبر رحلاتنا الشخصية.

التسلسل الزمني للمحطّات الرئيسة

العام	حدث رئيس
1924	تأسيس "الاتحاد النسائي في لبنان وسوريا"
1924	البعثة المشيخية تُؤسّس "الكلّية الأميركية للبنات"، أوّل كلّيةٍ للنساء في الشرق الأوسط
1924	تأسيس "جمعية النهضة النسائية"
1928	عقد أوّل مؤتمرٍ نسائي في بيروت
1943	اندلاع مظاهراتٍ تطالب باستقلال لبنان ونيل الحقوق السياسية
1935-1946	مناهضة احتكار الريجي والحكم الاستعماري
1944	عقد المؤتمر الأول للمرأة العربية
1947	تأسيس جمعية "تضامن النساء المسيحيّات"
1952	مظاهرة سينما روكسي
1952	تشكيل "المجلس النسائي اللبناني" على يد الناشطتَين ابتهاج قدّورة ولور مغيزل
1953	النساء اللبنانيات يحصلن على الحقّ في الاقتراع
1960	تعديل المادة 5 من المرسوم رقم 15 للسّماح للنساء الأجنبيات المتزوّجات من رجالٍ لبنانيّين بنَيل الجنسيّة اللبنانية
1963	انتخاب أول امرأةٍ برلمانية - ميرنا بستاني
1965	لبنان يوقّع على "الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري"، والتي تدعو إلى تعزيز المساواة بين الرجال والنساء في حقوق الجنسية ودعم الإصلاحات التي تضمن العدالة في قوانين الجنسية.
1967	استقلال المنظّمات النسائية عن الأحزاب السياسية
1970	الاعتراف قانونيّا بـ "لجنة حقوق المرأة اللبنانية"
1971	إطلاق حملةٍ من أجل إقرار قانونٍ موحّدٍ للأحوال الشخصية، بما في ذلك طرح مشروع قانونٍ موحّدٍ للأحوال الشخصية
1972	إضرابات عمّال وعاملات معمل غندور
1973	تأسيس "معهد دراسات المرأة في العالم العربي"
1974	النساء ينَلن الحقّ في السفر من دون إذن الزوج
1974	اندلاع الاحتجاجات على السياسات الاقتصادية
1975	عقد "المؤتمر العالمي للمرأة" في مكسيكو سيتي

العام	حدث رئيس
1975-1990	اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية
1976	تأسيس "التجمّع النسائي الديمقراطي اللبناني"
1977	التصديق على اتفاقية "منظمة العمل الدولية"
1980	عقد "المؤتمر العالمي للأمم المتحدة للمرأة" في كوبنهاغن
1983	تشريع استخدام وسائل منع الحمل
1985	عقد "المؤتمر العالمي الثالث للمرأة"
1987	إقرار منح النساء فرصًا متساويةً للحصول على الخدمات والمنافع الاجتماعية
1990	تقدّم لور مغيزل، مع وفدٍ من "جمعية حقوق الإنسان"، اقتراحًا لإضافة بندٍ إلى الدستور اللبناني يُلزِم لبنان بالمعاهدات الدولية المتعلّقة بقضايا حقوق الإنسان
1993	النساء يحصلن على الحقّ في الإدلاء بشهادتهنّ في الأمور المتعلّقة بتسجيل الأراضي
1994	النساء يحصلن على الحقّ في العمل التجاري واستصدار تأمينٍ على الحياة من دون إذن الزوج
1994	النساء يحصلن على الحقّ في ممارسة المهن الدبلوماسية
1995	عقد "المؤتمر العالمي الرابع للمرأة" في بكين
1997	التصديق على اتفاقية "سيداو"
1997	انطلاق حملة "بلدي، بلدتي، بلديتي" على الصعيد الوطني من قبل LADE
1999	انطلاق حملة "جنسيّتي حقٌّ لي ولأسرتي" على الصعيد الوطني من قبل CRTDA
1999	تعديل المادة 562 من قانون العقوبات اللبناني التي تنصّ على الإعفاء من العقوبة في حالات ارتكاب جرائم الشرف
2000	تمديد إجازة الأمومة وتعزيز التكافؤ في مكان العمل
2001	تأسيس "شبكة المرأة اللبنانية"
2004	الحركة المناهضة للحرب وللعولمة
2004	أول إدارةٍ تضمّ وزيرات
2004	تأسيس "حلم"، أول منظّمةٍ لحقوق مجتمع الميم عين في لبنان والمنطقة
2005	"شبكة حقوق الأسرة" تُطلق الحملة الوطنية "13/15" لإصلاح قوانين الحضانة لدى جميع الطوائف

العام	حدث رئيس
2006	تعيين أول قاضيةٍ في المحكمة العليا
2006	طرح مشروع قانونٍ لتخصيص حصّة 30 بالمئة للنساء في البرلمان من قبَل اللجنة الوطنية للقانون الانتخابي
2006	إسرائيل تشنّ حربًا على لبنان
2007	إنشاء "ميم"، أول مجموعةٍ تعنى بحقوق النساء المثليّات والأفراد العابرين/ات بعد انفصالها عن "حلم"
2009	إطلاق "صوت النسوة"، منصّةٌ لإنتاج المعرفة النسوية
2010	تعديل المادة ٥٩ من قانون العمل اللبناني لمنح العمّال من اللاجئين الفلسطينيّين الحقوق ذاتها التي يتمتّع بها العمّال اللبنانيّون
2010	تأسيس "نسوية"
2010	تأسيس "حركة مناهضة العنصرية" (ARM) كحركةٍ شعبيةٍ مؤلّفةٍ من الناشطات والنسويّات إلى جانب العمّال المهاجرين وعاملات المنازل المهاجرات
2010	انطلاق "مغامرات سلوى": حملةٌ شعبيةٌ ضد التحرّش الجنسي
2011	أول امرأةٍ تتولى رئاسة نقابة المحامين - أمل حداد
2011	صدور قانونٍ يعاقب على جريمة الإتجار بالبشر
2011	إلغاء المادة 562 لينتهي معها تقنين جرائم الشرف
2011	رفع سنّ الحضانة للأمهات لدى المذاهب السنّية
2011	إقرار المساواة بين الرجال والنساء في الإعفاءات المتعلّقة برسوم الميراث
2011	"كفى" تعود للضغط من أجل إقرار قانونٍ موحّدٍ للأحوال الشخصية
2012	إقرار "الاستراتيجية الوطنية للمرأة في لبنان" (2011-2021) من قبل الحكومة اللبنانية
2013	الكفاح من أجل إقرار الزواج المدني
2014	تمديد إجازة الأمومة للنساء
2014	إصدار القانون رقم 293 لحماية النساء وسائر أفراد الأسرة من العنف المنزلي
2014	تنصّ المادة 3 من القانون رقم 293 على تعديل المواد 487 و488 و489 التي تميّز ضد النساء في ما يتعلّق بالزنا
2014	جمعية "كفى" تُطلق حملة "مكافحة الدعارة" على وسائل التواصل الاجتماعي بعنوان "الهوى ما بينشرى"

العام	حدث رئيس
2015	تشكيل "البلوك النسوي" في خلال احتجاجات أزمة النفايات
2015	إنشاء نقابة عمّال وعاملات المنازل من الرجال والنساء
2016	إنشاء وزارة شؤون المرأة
2016	انطلاق مسيرة عيد العمّال بتنظيم من العاملات المنزليّات المهاجرات
2016	شنّ حملةٍ ضد المادة 522 التي تسمح للمغتصِب بالزواج من ضحيّته (ضحاياه) للتهرّب من الملاحقة القضائية
2017	إلغاء المادة 522
2017	إنشاء الجمعية الإثيوبية "إيغنا ليغنا بيسيديت"
2017	اقتراح مشروع قانون للسماح بالزواج المدني في لبنان
2017	أقرّ البرلمان مشروع قانون يسمح للنساء المتزوّجات بالترشّح للمناصب البلدية في مسقط رأسهن بدلًا من الاضطرار إلى الترشّح في مسقط رأس أزواجهنّ
2017	تعديل قانون الأحوال الشخصية للطائفة الدرزية في لبنان لرفع سنّ الحضانة من 7 إلى 12 عامًا للأولاد، ومن 9 إلى 14 عامًا للفتيات. كما حظرت المادة 3 تزويج الأولاد والبنات حتى بلوغ سنّ 16 و15 عامًا على التوالي.
2017	طرح مشروع قانونٍ لإنهاء الزواج المبكر/تزويج الطفلات والأطفال
2017	البرلمان يقرّ مشروع قانونٍ بشأن التحرّش الجنسي، ثم يرفضه بأثرٍ رجعي بعد بضع دقائق
2019	مجلس الوزراء يقرّ خطة العمل الوطنية 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن
2019	انطلاق انتفاضة 17 تشرين 2019
2020-2022	تفشّي جائحة كوفيد-19
2020	البرلمان يقرّ القانون رقم 205 لتجريم التحرّش الجنسي
2020	تفجير مرفأ بيروت يوم 4 آب/أغسطس
2020	المنظّمات النسوية والنسائية تستجيب لتفجير مرفأ بيروت
2020	عاملات المنازل المهاجرات اللواتي تقطّعَت بهنّ السُّبل يبتن في الشوارع وأمام قنصليّات بلادهنّ
2021	أول عاملةٍ منزليةٍ في لبنان ترفع قضية عبودية ضد صاحب العمل

العام	حدث رئيس
2021	ناشطاتٌ يناضلن ضدّ فقر الدورة الشهرية
2021	اقتراح تخصيص كوتا نسائية مناصفةً مع الرجال في الانتخابات البرلمانية
2022	امرأةٌ مسلّحة تقتحم بنك بلوم اللبناني مطالِبةً بمدّخراتها
2022	حملةٌ غير قانونيةٍ ضد تجمّعات أفراد مجتمع الميم عين
2022	لبنان ينتخب عددًا قياسيًا من النساء إلى البرلمان

lebanon.fes.de

دمغة الناشر

الآراء الواردة في هذا المنشور هي آراء المؤلف ولا تمثل بالضرورة آراء
مؤسسة فريدريش إيبرت.
لا يسمح بالاستخدام التجاري لأي من وسائل الإعلام التي تنشرها مؤسسة
فريدريش إيبرت من دون موافقة خطّية من المؤسسة نفسها.

مؤسسة فريدريش إيبرت | مكتب لبنان
١٥٧ مرفأ – الطابق الأول شارع ٧٣ (سعد زغلول) ، المجيدية | بيروت ٦ ٧٣٠٢ ١٢ ٢٠
https://lebanon.fes.de

المسؤول عن المحتوى
ميرين عباس، مدير مؤسسة فريدريش إيبرت، مكتب لبنان

لطلب المطبوعات:
info.lebanon@fes.de

لزيارة مكتبتنا الرقمية

فريدريش إيبرت لبنان ٢٠٢٤

لينا أبو حبيب هي مديرة معهد أصفري للمجتمع المدني والمواطَنة في الجامعة الأميركية في بيروت، وأستاذة تدرّس مقرّرات النوع الاجتماعي لطلاب وطالبات البكالوريوس والدراسات العليا في كلّية الآداب والعلوم في الجامعة ذاتها، كما تشغل منصب مديرة مبادرة النوع الاجتماعي التابعة لبرنامج MEPI-TLS في الجامعة. تعمل أبو حبيب حاليًا في مجلس إدارة صندوق العمل العاجل (Urgent Action Fund)، وهي رئيسة صندوق درّية النسوي، وعضوةٌ في هيئة تحرير مجلّة "النوع الاجتماعي والتنمية" التي تُصدرها منظمة أوكسفام.

كانت أبو حبيب سابقًا المديرة التنفيذية لشراكة تعلّم المرأة، وقبلها، مديرةً لمجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي (CRTD.A). عملَت على نطاقٍ واسعٍ مع المعهد الاستوائي الملكي (KIT)، ومع كثيرٍ من المنظّمات الدولية والإقليمية، لتصميم وإدارة البرامج في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بشأن القضايا المتعلّقة بالنوع الاجتماعي والمواطَنة، والاقتصاد، والتجارة، والقيادة. شغلَت منصب أمينةِ مجلس إدارة جمعيّة حقوق المرأة في التنمية (AWID)، ثم ترأسَته. تمتلك أبو حبيب خبرةً كبيرةً في البحث النوعي النسوي، وتحليل النوع الاجتماعي، والتدريب والتيسير. كما تكتب بانتظام عن قضايا أعمال الرعاية، والمواطَنة، والتعافي النسوي، والحركات النسوية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. سبقَ لأبو حبيب أن ترشّحَت لنيل درجة الدكتوراه في كلّية العلوم الإنسانية التطبيقية، في معهد السياسات العامة بجامعة أوكلاند للتكنولوجيا. بصفتها مستشارةً دوليةً في مسائل الجندر والجنسانية، عملَت أبو حبيب في معظم بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وغرب إفريقيا، والقوقاز.